

مفهوم الوُضلة في بناء الجملة العربية

أ.م. عماد علوان حسين

جامعة بغداد / كلية العلوم الإسلامية - قسم اللغة العربية

em_al_hu@yahoo.com

بحث منشور في مجلة كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

العدد ٩٠ - أبريل ٢٠١٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ بِقَوَاعِدِهَا الْكَلِّيَّةِ وَأَنْظَمَتِهَا التَّرَكِيبِيَّةِ تَسِيرُ وَفَقًا لِقَوَانِينٍ غَايَةً فِي الدَّقَّةِ وَمُنْتَهَى الْإِتْقَانِ تَكْشِفُ عَنْ مَدَى أَصَالَتِهَا وَعِرَاقَتِهَا، كَمَا أَنَّ تَأْلَفَهَا الْبَنِيَوِيَّ وَغَنَاهَا الصَّرْفِيَّ وَثَرَاءَهَا الْمَعْجَمِيَّ جَعَلَهَا مِنْ أَكْثَرِ اللُّغَاتِ حَيَوِيَّةً وَمَسَايِرَةً لِلْمَتَغَيِّرَاتِ وَالْحَدَاثَةِ وَالتَّطَوُّرِ فِي الْمَجَالَاتِ كَافَةً.

تَتَبَنَّى مَادَّةُ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ عَلَى وَصْفٍ لِنِظَامٍ مُتَكَامِلٍ وَدَقِيقٍ اسْتَعْمَلْتَهُ الْعَرَبِيَّةُ لَوْصَلِ بَنَى صَرْفِيَّةٍ مُتَصَفَّةٍ بِالْإِنْقِطَاعِ الْجَبْرِيِّ فِيمَا بَيْنَهَا بِوَاسِطَةِ تَطْوِيعِ أُبْنِيَّةٍ أُخْرَى؛ لِأَدَاءِ وَظِيفَةٍ تَرْكِيبِيَّةٍ لَا يَصِحُّ بِنَاءُ جَمَلٍ إِلَّا بِوُجُودِهَا، إِذْ تَحْكُمُ الْقَوَانِينُ النَّحْوِيَّةُ الْعَامَّةُ لِلُّغَةِ بَعْدَ جَوَازِ اتِّصَالِ تِلْكَ الْبَنَى بَعْضُهَا بِبَعْضٍ الْآخَرِ بِعِلَاقَةٍ نَحْوِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِطَرِيقِ اسْتِعْمَالِ وَصَلَاتٍ نَحْوِيَّةٍ (وَحَدَاتٍ لُغَوِيَّةٍ)؛ لِأَصْطِنَاعِ تِلْكَ الْعِلَاقَةِ فِي جُمْلَةٍ مَا تَرْتَبُطُ بَيْنَ وَحْدَاتِهَا وَتَجْمَعُ أَجْزَاءَهَا.

إِنَّ تَحْلِيلَ الْمَادَّةِ النَّحْوِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِنِظَامِ الْوُصْلَةِ وَإِعْمَالِ الْفِكْرِ فِيهَا جَعَلَتْ عُلَمَاءَ الْعَرَبِيَّةِ يَقْفُونَ عَلَى دَقَائِقَ لَطِيفَةٍ وَنَكْتٍ طَرِيفَةٍ، فَكَانَ ذَلِكَ مُفْتَاَحًا؛ لِفَهْمِ الْقَصْدِ مِنْ اسْتِعْمَالِهَا وَمَعْرِفَةِ الْعِلَّةِ مِنْ إِيجَادِهَا، إِذْ إِنَّ هَنْدَسَةَ التَّرَاكِبِ وَبِنَاءَهَا تَتَحَوَّلُ شَكْلًا وَتَعْبِيرًا عِنْدَ إِضَافَةِ كَلِمَةٍ أَوْ حَرْفٍ مَعْنَى لَهَا كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي (أَيِّ) الْوُصْلَةِ الْمُنْتَهِيَةِ بِ(هَا) التَّنْبِيهِ، خَاصَّةً إِذَا مَا عَرَفْنَا أَنَّ هَذَا النِّظَامَ يَلْتَقِي بِنِظَامٍ آخَرَ هُوَ أَعَمُّ مِنْهُ عُرِفَ فِي اللُّغَةِ بِ(الرِّبْطِ)، فَتَمَّتْ مُوَاطَنُ تَشَابِهِ وَاخْتِلَافٍ فِيمَا بَيْنَهُمَا جَعَلَتْ لِكُلِّ مِنْهُمَا خُصُوصِيَّةً بِاعْتِبَارِ الرِّبْطِ كُلًّا وَأَصْلًا وَالْوُصْلَةَ جُزْءًا وَفِرْعًا عَنْهُ.

لَقَدْ اسْتَطَاعَ عُلَمَاؤُنَا الْأَوَائِلُ بِنَظَرِهِمُ النَّاقِبَ وَعَقْلُهُمُ الْفَذَّ أَنَّ يُمَيِّزُوا أَلْفَاظًا تَخْضَعُ لِمُضَابِطِ هَذَا النِّظَامِ وَقَوَاعِدِهِ مِنْ بَيْنِ هَذَا الْكَمِّ اللَّغَوِيِّ الْهَائِلِ، فَحَصَرُوهَا فِي أَلْفَاظٍ مُحَدَدَةٍ سُمِّيَتْ فِي التَّأْصِيلِ النَّحْوِيِّ بِالْوُصَلَاتِ، وَهِيَ: ذُو الصَّاحِبِيَّةِ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ، وَالِاسْمُ الْمُوصُولُ، وَ(أَيِّ)، فَوَضَعُوا أَحْكَامًا عَامَّةً تُضَبِّطُ إِيقَاعَهَا اللَّفْظِيَّ وَمَوْقِعَهَا الْإِعْرَابِيَّ وَوُضَائِفَهَا التَّرَكِيبِيَّةَ وَالتَّعْبِيرِيَّةَ فِي تَرَاكِبِ الْجُمْلِ النَّثْرِيَّةِ وَالشَّعْرِيَّةِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ.

🌈 مفهوم الوصلة :

إن لفظة الوصلة بمدلولها النحوي قد كثر ترددها لدى النحويين الأوائل، وشغلت حيزاً لا بأس به من تفكيرهم النحوي ومادتهم اللغوية، وفُسِّرَتْ تفسيراً منطقيّاً استناداً إلى مقدرتهم المعرفية على تحليل تلك المادة، فظهرت سماتها في مصنفاتهم ضمن بعضٍ من الأبواب النحوية مبثوثة هنا وهناك، ولكن ليس مراداً بها معنى اصطلاحياً معيناً ومستقلاً بذاته، وإنما درجوا على ذكرها مرادفةً نوعاً ما لما يُصطلح عليه بـ(الرّبط) وتحت مسمى القرائن النحوية، فإنهم وصفوا جملاً وتراكيب نحوية تحوي قرينة لفظية تتمثل بالفاظ لها خصوصية وظيفية ومزية دلالية لا يمكن رصدها إلا من خلال استعمالها اللغوي، فيتوصل بها إلى ربط ما لا يجوز تركيبه؛ وذلك لوجود خلل وظيفي في جملة ما كما سيتضح ذلك لاحقاً لا يمكن تلافيه إلا عن طريق مدّ جسرٍ لفظي يتوسط بين طرفي تراكيب محددة، فيوصل الأول بالثاني وينشئ علاقة نحوية تركيبية بينهما لم تكن لتحدث لولا وجود هذه القرينة اللفظية، ففي التطبيق اللغوي وطبقاً للحكم النحوي، مثلاً فإنه لا يجوز مناداة المُعرّف بـ (أل) مباشرة؛ وذلك «لأنّ الألف واللام للتعريف، و(يا) تحدث في الاسم ضرباً من التخصيص، فلم يجتمعا لذلك»^(١)، فيوصل بينهما بلفظة (أي) مقرونة بـ(ها) التي للتنبية كما في قوله تعالى على سبيل المثال: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ عِبْدُوا رَبَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١].

وتمتّ فرقٌ جوهري واختلافٌ واضح لا نستطيع التغاضي عنه في الاستعمال اللغوي للدلالة على الحدث النحوي بين معنيين اصطلاحيين دلت عليهما لفظة (الوصلة)، فقد اختلف معناها وانقسمت دلالتها نحويّاً إلى ما يلي:

أولاً: (الزيادة).

استعملت لفظة (الوصلة) مصطلحاً بمعنى الزيادة النحوية، وهو مصطلحٌ بصريّ، ويطلق عليه الكوفيون الصلة^(٢)، ويقصدُ بها أي: الزيادة_أن «تأتي الكلمة لا موضع لها من

(١) الخصائص ١١٢/١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للقرآء ٢٤٤/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٨ .

الإعراب إن كانت ممّا تعرب، وأنها متى أسقطت من الكلام لم يخل الكلام، وإثما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيداً أو تبيناً^(١).

فهو إذن إقحام بعض العناصر التركيبية التي لا تدخل في التنظيم الوظيفي للجملة إضافةً إلى مكوناتها الأصلية، وبما أنّ وظائف العناصر عموماً تتحدد من خلال موقعها داخل الجملة فإنّ تلك العناصر الزائدة لا تتمتع بحرية تركيبية؛ لأنها تكون تابعة للنسق التأليفي، وقد امتنع الأكثرون عن إطلاق هذه العبارة في كتاب الله عزّ وجلّ، ويسمونه تأكيداً، فتقع آخرًا وحشواً، إذ قضية الزيادة إمكان إسقاطها من الكلام دون أن يحدث خلل تركيب في الجملة^(٢).

وما نحن بصدد هاهنا هو ظاهرة من ظواهر العربية التي تُعنى بالتعبير في الكلام الفصيح، ولها وظيفتان هما:

أ. (وظيفة لفظية): فتعمل على تزيين اللفظ لزيادة النظم فصاحةً وبلاغةً، أو تأتي

لاستقامة وزن الشعر، أو لحسن السجع، أو غير ذلك.

ب. (وظيفة معنوية): وتهدف إلى غرض دلاليّ يتلخص في تأكيد المعنى كما في (من)

الاستغراقية والباء في خبر (ما) و (ليس)^(٣).

ومن استعمالهم اللغوي لهذه اللفظة على هذا النحو قولُ الزمانيّ مثلاً: إنّ من وجوه (ما)

أن تكون وصلةً نحو قوله عزّ وجلّ ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِّتَقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، أي: بنقضهم، وكذلك ﴿فِيمَا

رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، أي: فبرحمة من الله، وكذلك قد تكون (لا) وصلةً، أي: زائدةً،

كما في قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البعد: ١]^(٤).

ثانياً : (الاتصال أو التوصل).

واستعملت لفظاً (الوصلة) أيضاً استعمالاً اصطلاحياً آخر يبعد كلّ البعد عن الأول، إذ

توصف بأنها قرينة لفظية تعالج حالة الانقطاع الجبري بين طرفي التركيب، فتعتمد إلى الوصل

(١) الأصول في النحو ٢/٢٦٧ .

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣/٧٤ ، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي ٥٦١ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢/٣٨٤ ، الكليات للكفوي ٤٨٧ .

(٤) ينظر : منازل الحروف ٣٧ ، دفع إيهام الاضطراب ٥٤ .

بين لفظتين لا يجتمعان في علاقةٍ إسناديةٍ أو تركيبيةٍ؛ لتكوين جملةٍ مطابقةٍ لقواعدِ العربيةِ؛ وذلك لأنَّهما يستحيل ربطُهما في تركيب واحد وجمعُهما في جملة واحدة؛ لمخالفتها حكمًا نحويًا وأصلًا تقعيديًا في اللغة، في هذه الحال لجأت اللغةُ إلى إنتاج بَنَى مخصوصة تستطيع بواسطتها الوصلَ بين هاتين اللفظتين وعمل وشائج ارتباطٍ بينهما؛ لذلك جيء بتلك البنى؛ «لِيُتَوَصَّلَ بها إلى أشياء لولا التَّوصُّلُ بها لم يُوصَلْ إليها»^(١).

وهذا المعنى الاصطلاحيّ قد أشار إليه غيرُ واحد من علماء اللغة، وهو ما قصدوه وظيفيًا بمصطلح (الْوَصْلَة)، فهي تعمل على اتِّصال الطَّرَفِ الأولِ بالثَّانِي في تراكيبٍ معينة، فتكون قرينةً لفظيةً تهدف إلى إنشاء علاقةٍ تركيبيةٍ توصل بعضهما ببعض الآخر.

فإنَّ العرب مثلاً لمَّا لم يكن لديهم وصفُ النِّكراتِ بالأجناس مستطاعاً كما تأصل نحويًا في اللِّغة أتوا بذِي الصَّاحِبِيَّة؛ ليتوصلوا بهذا الاسمِ الجامدِ «إلى الوصف به بكلمة جارية على الاسم الذي قبلها في الإعراب؛ ليكونَ جريها عليه في الإعراب رابطاً لها به، وإضافتها إلى الاسم الذي بعدها رابطاً بينها وبينه»^(٢).

ولو أخذنا مثلاً الجملتين: الأولى (محمدٌ ذو علمٍ)، والثَّانية (يا أيُّها الطَّالِبُ اجتهد في الدَّرسِ)، لوجدنا أنَّ الجملة الأولى أصلُ طرفيها هما: (محمد علم)، والثَّانية (يا الطَّالِبُ ...)، وكلا التَّركيبين بهاتين الصُّورتين قد خالفا حكمًا نحويًا يقضي بامتناعهما أو خطأهما، إذ خالفت الأولى القاعدةَ التَّحْوِيَّة التي مفادها أنَّ «النَّعتَ لا يكونُ إلا مشتقًّا أو مؤوَّلًا بالمشتق»^(٣)، في حين خالفت الثَّانية ما نصَّه أنَّ المُعرَّفَ بـ (أل) لا يجوز نداؤه ويمتنع دخول (يا) عليه^(٤)، ومن الملاحظ أنَّ الجملتين لم يتطابقا مع الحكمين النحويين كما أنَّهما اعتزاهما خللٌ دلاليٌّ ومعنويٌّ؛ ولمعالجة ذلك لدى المخاطب أو السَّامع جيءَ بوصلتين لفظيتين فيهما؛ لكي تتَّمتِ الموائمةُ إسنادًا وحكمًا، فاستعملت (ذو) الصَّاحِبِيَّة في الأولى؛ لأنَّها «وصلةٌ إلى وصف الأشخاص بالأجناس»^(٥)، فأصبحت: (محمدٌ ذو علمٍ)، واستعملت (أيُّ) مع (ها) التَّنْبِيهِ في الثَّانية «وُصِّلَتْ إلى نداء ما

(١) الإغفال ١٣/٢ .

(٢) نتائج الفكر ١٣٦ .

(٣) شرح التصريح ٦٣/١ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو ٣٣٧/١ ، علل النحو ٣٤٧ .

(٥) البرهان في علوم القرآن ٢٧٧/٤ .

فيه الألف واللام، لما لم يمكن أن يُنادى تُوصَلَ بنداء (أَيِّ) إلى ندائه^(١)، فتصير: (يا أَيُّها الطالبُ).

من هنا تتكشف لنا القيمة التركيبية لتلك الألفاظ الموصلة لما لا يجوز اتّصاله ضمن نطاق النّظام الجمليّ، فإنّ الوصلات النّحويّة التي تقع «داخل النّظم تبدو وظيفتها النّحويّة في التّركيب وتُكتشف دلالتها البلاغيّة في التّعبير»^(٢) بطريقة أوضح حيث تؤثر بمحيطها سياقياً وتتأثر بما قبلها إعرابياً.

إنّ تتبّع أقوال النّحويّين واللّغويّين بشأن مفهوم الوصلة ومدلولها يفضي إلى القول بتفرعها على أساس وظيفتيها الصّوتيّة والنّحويّة إلى قسمين، الأول: الوصلة الصّوتيّة كهمزة الوصل، وهي: «كلُّ همزة تسقط وصلّاً وتثبت ابتداءً...؛ لأنّها يُتوصَّل بها إلى النّطق بالسّاكن»^(٣)، والثّاني: الوصلة النّحويّة، وتمثّل أسّ الدّراسة ونواتها.

🌈 الوصلة لغةً واصطلاحاً :

إنّ ثمت ارتباطاً وثيقاً ورابطاً دقيقاً بين كلّ من المعنيين المعجميّ والاصطلاحيّ يجمعهما إطار لغويّ واحد، وقبل الخوض في معنى اللفظة في الاصطلاح لا بدّ من تدقيق النّظر في الجذر اللّغويّ الذي تتحدّر منه تلك اللفظة، فهي مشتقة من الجذر الثلاثيّ (و ص ل) الذي يدلّ على: «الاتّصال، والوصلة: ما اتّصل بالشّيء، قال اللّيث: كلُّ شيءٍ اتّصل بشيءٍ فما بينهما وصلةٌ...، وبينهما وصلةٌ، أي: اتّصالٌ وذريعة»^(٤).

لم يكن المفهوم النحويّ للوصلة غفلاً لدى اللّغويّين الأوائل، فقد بدّت ملامحه بصورة لا لبس فيها، بيدّ أنّهم لم يميلوا إلى تقييده بحدّ اصطلاحيّ أو تعريفٍ نحويّ يوضحانه كما فعلوا في المصطلحات النّحويّة الأخرى، بل عمدوا إلى وصفه بأنّه وظيفة نحويّة لمفردات وبنى صرفية معلومة ترتبط مع غيرها، فتشكّل تراكيب تمتاز بعلاقات نحويّة تتحقّق بتلك الوسائل اللفظيّة المخصوصة.

(١) البحر المحيط ٢٣٣/١. ينظر : اللّباب في علل البناء ١١٣ .

(٢) النّسق القرآنيّ ٢٦٨ .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١٥٥٠/٣ . ينظر : شرح الأشمونيّ ٩٣٨/٣ .

(٤) لسان العرب (و ص ل) ٧٢٦-٧٢٧ .

لقد ظهر المعنى الاصطلاحي بصورة أكثر دقة في الدرس التحويلي الحديث، إذ قيده أحد الباحثين ووضح مدلوله بأنه: «مصطلح أطلقه نحاة العربية على بعض الأبنية التي يتوصل بها إلى غيرها، فهي تقوم بوظيفة الوصل بين بنيتين صرفيتين تقضي قواعد العربية ألا يرتبطا بعلاقة نحوية معينة، فيُلجأ إلى مثل هذه الوصلات؛ حتى يتم الربط بين تينك البنيتين بتلك العلاقة التحويلية التي لا تصحّ بغيرها»^(١).

إنّ مدلول الوصلة ينتج عنه تفسيرها كظاهرة تركيبية في نظام الجملة العربية واعتبارها قرينة لفظية تعمل على ربط ما لا يمكن توليفه من الألفاظ من خلال علاقة نحوية بين بنيتين صرفيتين باستعمال واسطة تتمثل بإحدى الوصلات التي حددها النحويون التي تقع في ضمن نطاق التعريف.

إنّ من أولى التنبيهات التي أُشير بها إلى مفهوم الوصلة هو ما بدا جلياً عند إمام النحاة سيبويه (١٨٠هـ) في ثنايا حديثه عن المناديات المعرفة ب(أل) التي تخضع لحكم نحويّ ينصّ على عدم جواز نداء المحلى بالإلف واللام مباشرة في اللغة؛ لأنه يقع ضمن أسماء الأجناس، فجاء بمفردة رابطة، وهي (أيّ) تتوسط بين حرف النداء (يا) والاسم المعروف ب(أل)؛ لكي توصل الأثر الوظيفي لحرف النداء إلى ما بعدها، وقد بان مراده وانكشف مذهبه في هذه المسألة عندما قال: «يا أيها الرجل، (الرجل) وصف لقولك: (يا أيها)، ولا يجوز أن تسكت على (يا أيها)....؛ لأنهم جاؤوا ب(يا أيها)؛ ليصلوا بذلك إلى نداء الذي فيه الألف واللام؛ فلذلك جيء به»^(٢).

وهناك إشارة أخرى جاءت عند المبرد (٢٨٦هـ) لكنّها هذه المرة برزت عنده بصورة أكثر وضوحاً خلافاً لسيبويه، إذ صرح بلفظة (الوصلة)، فذكر بأنّ الفعل المضارع يؤكد بنون التوكيد الثقيلة إذا سبق بلام القسم، ويكون المضارع حينئذٍ متمحّضاً للمستقبل، فيقول: «فأما اللام فهي وصلة للقسم؛ لأنّ للقسم أدوات تصله بالمقسم به، ولا يتصل إلا ببعضها، فمن ذلك اللام، تقول: والله لأقومنّ، والله لزيد أفضل من عمرو، ولولا اللام لم تتصل»^(٣).

(١) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة التحويلية ١٩٤ .

(٢) الكتاب ٢٦٩/١ .

(٣) المقضب ٣٣٣/٢ .

على عكس سابقه فإنّ أبا عليّ الفارسيّ (٣٧٧هـ) قد حدّد الإطار العام للوظيفة النّحويّة للوُصلة بدقّة متناهية وبيّن أوصافها وكشف مفهومها أثناء نقاشه المنادى في قوله تعالى ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ١٥٣]، وكان قد تبنّى رأي سيّويه بأنّ (أيّا) بعد حرف النّداء وُصلة، وليست اسمًا موصولًا كما سنرى لاحقًا، فقال: «فإن قيل: ما الدليل على أنّ (أيّا) وُصلة إلى نداء ما بعدها من الصّفة؟...، وهذا الذي ذكرناه من أنّه وُصلة إلى النّداء مذهب سيّويه»^(١).

ثم توالى آراء النّحاة بعده استقراءً ووصفًا لبيان هذا المفهوم والأسباب الموجبة له والتعليقات المنطقيّة الملزمة للمجيء بهذه البنى الصّرفيّة وصلاتٍ إلى غيرها في تراكيب جمل معينة، فتكون هذه التّراكيب قد خالفت أحكامًا نحويّة في حال غياب تلك الوصلات منها؛ ولاستحالة صحتها في الاستعمال اللّغويّ إلا بوجود ما يتوصّل به إلى ربط وحداتها اللّغويّة فيما بينها، ومن أولئك على سبيل التّمثيل لا الحصر - كما سيأتي لاحقًا - السّهيليّ (٥٨١هـ)، وابن يعيش (٦٤٦هـ)، وأبو حيّان (٧٤٥هـ)، وابن هشام (٧٦١هـ)، وقد بوّب السيّوطيّ (٩١١هـ) عنوانًا مستقلًّا أطلق عليه (الوُصلة) في كتابه الأشباه والنّظائر، نقل فيه توصيف من سبقه لها وأسسه المعرفيّة، وعرج كذلك على ذكر تعليقاتهم المنطقيّة لهذه الظّاهرة.

✚ الرّبط والوُصلة :

إنّ الرّبط بمدلوله النّحويّ يشير إلى «اصطناع علاقة سياقيّة نحويّة بين طرفين باستعمال أداة تدلّ على تلك العلاقة»^(٢)، وهذا المعنى أقرب ما يكون لما نحن فيه، وهو مفهوم الوُصلة في تركيب الجملة، لكنّ هناك فروقًا دقيقة تتخلل الاستعمال داخل النّظام النّحويّ للجملة يمكن أن نلاحظها بين هذين المصطلحين، وتتلخّص بما يلي:

أولاً: أنّ الرّبط والوُصلة باعتبارهما قرينتين لفظيتين بينهما عمومٌ وخصوصٌ، فالرّبط من وجه أعمّ من الوُصلة؛ لأنّه «علاقة تصطنعها اللّغة اصطناعاً لفظياً بطريق الأدوات أو الضّمائر؛ إمّا لسدّ ثغرة تنشأ من انفصال غير مرغوب فيه؛ وإمّا لفصم عروة تنشأ من ارتباط غير مرغوب

(١) الإغفال ١٢-١١/٢ .

(٢) نظام الارتباط والرّبط ١٤٣ .

فيه»^(١)، والوُصلة من وجه آخر أخص من الرّبط؛ لأنّها كما مرّ سابقاً تمثّل بعض البنى الصّرفيّة التي تقوم بوظيفة الوصل بين بنيتين صرفيّتين تقضي قواعد العربية ألا يرتبطا بعلاقة نحويّة معينة.

ثانيًا: أنّ الرّبط وهو قرينة من القرائن النّحويّة يتّصف بمزايا دلاليّة أكثر منها تركيبيةً تهدف إلى توضيح المعاني وإزالة إشكالية الالتباس المتولّدة في الكلام، فعلى سبيل المثال فإنّ «الغرض من عطف الجمل ربط بعضها ببعض واتصالها والإيذان بأنّ المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الأولى والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء، وذلك إذا كانت الجملة الثانية أجنبيّة من الأولى غير ملتبسة بها وأريد اتصالها، فلم يكن بدّ من الواو لربطها»^(٢).

يقابل ذلك أنّ الوُصلة تمتاز بسماتٍ تركيبية لا يتسنى لغيرها أن يقوم بوظيفتها النّحويّة، فلو أخذنا مثلاً: (ذا الصّاحبية) فإنّ النّاطقين بالعربية لما «أرادوا أن يصفوا بأسماء الأجناس، أي: أرادوا أن يجعلوا أسماء الأجناس صفاتٍ، فلم يتيسر لهم ذلك؛ لأنّ النّعت لا يكون إلا مشتقاً أو مؤوّلاً بالمشتق، فاتخذوا كلمة (ذو) وُصلةً وذريعةً إلى الوصف باسم الجنس»^(٣).

ثالثًا: أنّ قرينة الرّبط تتخذ أساليب متنوعة وأشكالاً مختلفة كالرّبط بالتكرار وبالضمائر وبالمطابقة وبالأدوات، مثل: حروف العطف، ونصب الفعل المضارع، والشرط، والاستثناء، وحروف الجرّ... إلخ، أمّا الوُصلة كما قيدها النّحاة فإنّها تنحصر ببعض البنى الاسمية الجامدة مثل: ذي الصّاحبية، واسم الإشارة، والاسم الموصول، وأيّ المناداة المبهمة.

رابعًا: بناءً على ما تأسس أعلاه فإنّ تراكيب الجمل غالباً سواء السّطحيّة منها أم العميقة يمكن أن تصحّ إذا ما خلت من قرينة الرّبط، في حين إنّ بعضها كما ستأتي لاحقاً لا تصحّ ولا تكون صواباً إلا بوجود الوُصلة كقرينة لفظية تقوم بوظيفتها النّحويّة التي جاءت من أجلها، فلو قلت مثلاً: «مررتُ برجلٍ ذي مالٍ، فتتوصلُ بـ(ذي) إلى أن تبينَ الرّجلَ من غيره بالمالِ، ولولا

(١) المصدر نفسه ١٥٨.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٢ .

(٣) شرح التصريح ٦٣/١ .

(ذو) لم يتأت لك ذلك، إذ لا تستطيع أن تقول: برجل مالي^(١)، فإن طرفي التركيب حينئذ لا تربطهما أية علاقة نحوية إلا بتوسط هذه القرينة اللفظية بينهما.

✚ الوصلات النحوية :

☒ الوصلة الأولى: (ذو).

تستعمل (ذو) بوجه عام في اللغة اسماً جامداً غير مشتق، وقد وردت في الاستعمال اللغوي واستناداً للتأصيل النحوي على صورتين هما:

❖ الصورة الأولى: (ذو) الصاحبية وأخواتها.

هذه الصورة الأولى لـ(ذي)، وهي أن تكون بمعنى صاحب كقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [البقرة: ١٠٥]، وما تفرّع عنها من أخواتها، نحو: (ذات) للمؤنث، و(ذوا) رفعاً كقوله تعالى ﴿ذَوَاعْدِلٍ مِّنْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦، ٩٥]، و(ذوي) نصباً وجرّاً للمثنى المذكر، و(ذواتا) رفعاً كقوله تعالى ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨]، و(ذواتي) نصباً وجرّاً للمثنى المؤنث، و(ذوو) رفعاً، و(ذوي) نصباً وجرّاً للجمع المذكر، و(ذوات) للجمع المؤنث، وقد كثر ذكرها في مظاهر النحو المختلفة، إذ توصف بأنها من الأسماء الستة التي تعرب بالحروف نيابةً عن الحركات في الحالات الإعرابية الثلاث، ووزن صيغتها عند سيبويه (فَعْل) بفتح الفاء والعين، وعند الخليل على وزن (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين، ووزنه عند الجمهور (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين، والقياس أن يضاف إلى اسم الجنس، وشذّ إضافته إلى الضمير^(٢).

إنّ (ذا) الصاحبية باعتبارها وصلةً لفظيةً وقرينةً نحويةً «تقتضي شيئين: موصوفاً، ومضافاً إليه»^(٣)، فهي تؤدي وظيفة تركيبية لا تقوم بها أية بنية صرفية أخرى؛ «لأن الغرض بها في كلامهم أن يُوصَفَ بها ما بعدها؛ لتعرّف الموصوف به»^(٤)، ولعلّ أبرز ما يلحظ على الوظائف النحوية والأغراض المعنوية التي تؤديها (ذو) الصاحبية؛ لكونها تُوصِلُ بين صيغتين، وهي كما يلي:

(١) دلائل الإعجاز ١٩٩ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣٣/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١ ، التذيل والتكميل ١٦٢/١ .

(٣) البرهان في علوم القرآن ٢٧٨/٤ .

(٤) الإغفال ١٣/٢ .

١. (وصف الذوات بالأجناس): يُعرّف اسم الجنس بأنه ما يدلّ على حقائق واقعة وذوات كثيرة^(١)، ويشخص بأنه غير قابل للاشتقاق، فيكون وقتئذٍ ممتنعاً أن يُوصَفَ به؛ لأنّ «الصفة حقّها أن تكون مشتقة»^(٢).

لذا فإنّ عدم التماثل التركيبيّ الذي يحدث في جملة ما تحوي على اسم شخص يراد وصفه باسم جنس يمثّل إشكاليةً يصعبُ التعاملُ معها، لكنّ اللغة توصّلت إلى إيجاد حلّ لها يتمثّل بـ(ذي) الصّاحبية التي تتوسط «وصلةً إلى وصف الأسماء بالأجناس»^(٣)، فإنّها تمتاز ببعدٍ وظيفيّ تعمل على وصل هاتين البنيتين الصّرفيتين بعضهما ببعض الآخر، أعني: وصل اسم الشّخص (الموصوف) باسم الجنس (الصفة).

وتوضيحاً لما تأصل سابقاً فإننا نجد أنّ جملةً مثل: (هذا محمدٌ ذو المال) قبل توسط (ذي) بين الطرفين (محمد) اسم شخص، و(المال) اسم جنس، هي في الأصل: هذا محمدٌ المال، فأردنا أن نصِفَ محمدًا بالمال، ولن يكون ذلك صحيحاً حسبما ذكرناه سابقاً، ويعود السبب فيه إلى أنّ «الوصف إنّما يُرادُ به التّوضيح والنّخصيص، والأجناسُ أعمُّ من الأشخاص، فلا يُنصوَرُ تخصيصها لها...؛ ولذلك كانت الصّفةُ تابعةً للموصوف في إعرابه ومعناه»^(٤)، ثمّ جننا بالوصلة (ذي)؛ لتوافق بين (محمد) و(المال) وتربطهما إتماماً للمطابقة والتماثل بينهما، فأصبحت الجملة بالصّورة التّالية: (هذا محمدٌ ذو المال).

٢. (وصف النكرة باسم الجنس): من الوظائف اللفظيّة التي تقومُ بها (ذو) الصّاحبية حال كونها وُصلةً مضافةً إلى اسم جنس باعتباره أحدَ طرفي تركيب الجملة هو أن تمكّنه أن يكون صفةً لنكرة قبله لا يجوزُ وصفها به، فـ«(ذو) الموصوفُ بها المضافةُ إلى الأجناس... تُوصَلُ بها إلى الصّفة بالأسماء التي هي أجناس غير صفات»^(٥).

فإذا أردتَ مثلاً أن تصِفَ رجلاً بأنّه غنيٌّ وصاحبُ مالٍ فالأصل أن تقول: هذا رجلٌ مالٌ، فإنّ طرفي الصّفة، هما: (رجلٌ) الموصوفُ و(مالٌ) الصّفةُ، وهنا يكمن خللٌ تركيبيّ في هذه الجملة، وهو أن تجعل اسم الجنس (مال) صفةً للاسم النكرة (رجل)؛ «لأنّه لو كان اسم

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٥/١ .

(٢) الأشباه والنظائر ٣٩٠/١ .

(٣) المصدر نفسه ٣٨٩/١ . ينظر أيضاً : البرهان في علوم القرآن ٢٧٧/٤ ، معترك الأقران ١٨٤/٢ .

(٤) البرهان في علوم القرآن ٢٧٧/٤ .

(٥) الإغفال ١٣/٢ .

الجنس وصفاً لما احتيج في الوصف به إلى وُصلة^(١) يُتوصلُ بواسطتها بينه وبين النكرة، فاستُعملت «(ذو) وُصلةً إلى وصف النكرات بالأجناس، فقالوا: هذا رجلٌ ذو مالٍ، حيث لم يمكنهم أن يشتقوا من المال ونحوه اسماً يكون وصفاً للرجل جارياً عليه^(٢)، وهكذا صُحِّح الخلُّ، وأصبحت الجملةُ موافقةً لنظام اللغة النحويِّ.

ومما تقدّم في المثال نجد أنّ (ذا) الصّاحبية عملت على تصحيح الخل في التركيب (هذا رجلٌ مالٌ) بدخولها وُصلةً بينهما، يضاف إلى أنّها قد أخذت المحلَّ الإعرابيَّ لاسم الجنس، ثمّ صارت صفةً مضافةً إليه، فتحوّل التركيبُ إلى: (هذا رجلٌ ذو مالٍ)؛ ونتيجةً لذلك فقد أحدثت بين طرفي الصّفة تطابقاً لفظياً ومعنوياً.

٣. (التّخلص من الخلل التركيبي): إنّ (ذا) الصّاحبية تؤدي وظيفةً أخرى إضافةً لما تقدم تتلخّص بتصحيح الخلل الواقع في تركيب جملةٍ ما لفظاً ومعنى والمتمثل بعدم جواز الوصف باسم الجنس؛ لأنّه اسمٌ يتّصف بالجمود، فأريد أن يقال: زيدٌ المالُ، فوجدوا هذا يقبح في اللفظ والمعنى، أمّا في اللفظ فلاّتهم جعلوا الجامد مشتقاً، وأمّا قبحه من حيث المعنى فلاّتهم جعلوا ما كان قوياً ضعيفاً، فلمّا اجتمع هذا القبح اللفظيُّ والمعنويُّ جاؤوا باسم يكون معناه فيما بعده، فجعلوه صفةً في اللفظ وهم يريدون الصّفة باسم الجنس الذي بعده^(٣).

٤. (الرّبط بين مكونات الجملة): تعدُّ (ذو) الصّاحبية من القرائن اللفظيّة التي تجمع بين عناصر الجملة؛ لأنّها لفظةٌ رابطةٌ تهدف إلى إنشاءٍ علاقةٍ نحويّةٍ في جملةٍ ما، فتؤدي إلى «اتّصال أحد المترابطين بالآخر»^(٤)، خصوصاً إذا ما علمنا أنّ النّعتَ باسم الجنس لا يجوز في اللّغة «نحو: علمٌ، وقدرةٌ، وإنّما لم يكن نعتاً؛ لأنّه لا رابطَ بينه وبين الاسم الأول؛ لأنّه اسم جنس على حاله، فإن قلت: ذو علمٍ، وذو قدرةٍ، كان الرّابطُ بينه وبين الاسم المنعوت قولك: (ذو)»^(٥).

٥. (الفائدة التعبيريّة): ترادفُ (ذو) لفظة (صاحب) دلاليّاً، فتكون بمعناها، فتختصّ عن مثيلاتها بأنّها تستمدُّ دلالتها من إضافتها لما بعدها، أي: لاسم الجنس، ولا يمكن أن يستقلّ مدلولها

(١) شرح التصريح ٦٣/١ .

(٢) نتائج الفكر ١٣٦ .

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر ٣٩٠/١ .

(٤) اللغة العربية مبناها ومعناها ٢١٣ .

(٥) نتائج الفكر ١٦٢ .

بنفسها دون إضافة لغيرها؛ «لأنهم ذكروا أن (ذو) أبداً لا تكون إلا مضافةً لاسم»^(١) مقارنةً بمثيلتها صاحب، فإن دلالة أي: صاحب_ ذاتية لا مكتسبة على العكس من (ذو)، فإذا قلت: هذا محمدٌ ذو علم، ف(ذو) تكتسب دلالتها من إضافتها لاسم الجنس (علم)؛ إذ «إن قولك (ذو) يُضَافُ إلى التابع وصاحبٌ يُضَافُ إلى المتبوع»^(٢).

ووفقاً لما ذُكر آنفاً وكذلك لأن الوصف ب(ذو) الصّاحبية له في بناء الجملة ميزةً معنويةً ووظيفةً دلاليةً تتمثلان بمعنيي التشريف والثناء؛ لذلك فقد فرّقوا بين الآيتين الكريميتين: ﴿وَذَا النُّونِ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨]، ففي الأولى استعمل (ذو) وفي الأخرى (صاحب)؛ والسبب في ذلك يعزى إلى «أنه ذكر في موضع الثناء عليه ذا النون، ولم يقل صاحب النون؛ لأن الإضافة ب(ذو) أشرف من صاحب، ولفظ النون أشرف من الحوت؛ لوجود هذا الاسم في حروف الهجاء أوائل السور، وليس في اللفظ الآخر ما يُشرفُه لذلك»^(٣).

❖ الصورة الثانية: (ذو الطائفة).

هذه الصورة الثانية ل(ذو) كبنية صرفية في اللغة العربية، وهي الموصولة، وتكون بمعنى الذي وأخواتها، وهي اسم مبني غالباً، وتلزم صيغة واحدة في الحالات الإعرابية الثلاث إفراداً وتثنيةً وجمعاً، وتسمى ب(ذو) الطائفة؛ لأنها منسوبة لقبيلة طيء، فتستعملها أو من تشبه بها من المؤلدين أمثال أبي نؤاس وأبي تمام بمعنى الذي وما تفرع عنه^(٤).

وهناك أمرٌ مشتركٌ تتقاسمه الطائفة مع الصّاحبية من وجه، إذ تتناظران في سمة تركيبية واحدة، وهي «اشتراكهما في التوصل إلى الوصف»^(٥) كما مرّ سابقاً.

وكذلك تشتركان بأمر آخر هو الرّبط بين عناصر الجملة، فتعمل الطائفة كما الصّاحبية على مدّ وشائج الارتباط بينها وجعلها كتلةً واحدةً، فعلى سبيل المثال: «لو قلت: جاءني زيدٌ أبوه قائم، على جهة الوصف، لما ارتبط الكلام ببعضه ببعض؛ لاستقلال كل واحدٍ

(١) البحر المحيط ٤٥٦/١ .

(٢) معترك الأقران ١٨٤/٢ .

(٣) البرهان في علوم القرآن ٢٧٩/٤ .

(٤) ينظر : أمالي ابن الشجري ٥٤/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٧٧/١ .

(٥) التّذييل والتكميل ٥١/٣ .

منهما بنفسه، فجاءوا بالوصلة التي وصلوا بها إلى وصف النكرة بالأجناس، وهي قولك: (ذو)، فقالوا: هذا زيد ذو قام أبوه^(١).

وثمّت سماتٌ أخرى تشتركُ بها ذو الطائفة مع الأسماء الموصولة التي تدخل في بناء الجملة ودلالاتها، منها: التوصلُ إلى وصف المعارف بالجمل، وتوفيرُ التّطابقِ بين ما يوصفُ بالتّناقض أو ما لا يمكن تطابقه، وتحويلُ دلالة الجملة من الحاليّة إلى الوصفية، كما سيأتي ذلك مفصلاً في الوصلة الثالثة.

☒ الوصلةُ الثانيةُ : (اسمُ الإشارة) .

بادئ ذي بدءٍ لا بدّ أن نوضح مفهوم الإشارة ها هنا؛ لكي نفهم ما يترتبُ عليه لاحقاً؛ لأنّ أسماء هذا الباب تستعمل وصلةً بين ما لا يمكن وصله بغيره لامتناع ذلك، وعليه فإنّ معنى الإشارة هو الإيماءُ إلى حاضرٍ مشاهدٍ بجارحةٍ (كاليد أو البصر)، أو ما يقوم مقام الجارحة، فيتعرّفُ المخاطب إليه بذلك^(٢).

إنّ استقراء المادة النحويّة التي ذكرها النحويّون في توصيف تلك الأسماء؛ ومن أجل إمطة اللّثام عن خصائصها جعلنا نحدد معطياتٍ مهمّةٍ ترتبطُ بماهيتها، وتتمثّل تلك المعطيات بـ:

١- (البناء): تلزم أسماء الإشارة حالةً حركيّةً واحدةً، وتتخذ شكلاً إعرابياً واحداً لا يتغير بتغير العوامل الداخلة عليها مطلقاً في الحالات الإعرابية المختلفة، وقد اختلفوا فيها غير أنّها «مبنيةٌ كلّها عند المحققين؛ لاحتياجها إلى معنى الإشارة كاحتياج المضمّر إلى التّكمّل والخطاب»^(٣)، وقد أرجع السّببُ في بنائها إلى أنّها مبهمات تقع على كلّ من الحيوان وغيره؛ ولأنّها تتميز بجمعها بين صفات الاسم وصفات الحرف، فاستعارت من الاسم دلالاته الإخطاريّة ومن الحرف دلالاته الإيجاديّة مع أنّها في وظيفتها التّركيبية تقترب من الأسماء؛ لأنّها تحتل موقعاً إسنادياً^(٤).

(١) نتائج الفكر ١٣٧ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٣ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٤٥٩/١ .

(٤) ينظر : المقاصد الشّافية ٨٨/١، الأحكام النّحويّة بين النّحاة وعلماء الدّلالة ١٩٨-١٩٩ .

٢- (التعيين أو التسوير): تتصف تلك الأسماء بأنها ضرب من المسورات التي يتفق عليها كل من المتكلم والمخاطب في حصول المرجع أو المفهوم حصولاً واحداً في ذهنيهما، فتفيد تخصيص الذات المراد تعيينها أو تشخيصها تشخيصاً حسيّاً عن طريق الإشارة إليها بصورة مباشرة أو تقييدها عن سائر الذوات الأخرى؛ لأنّ تعريف الإشارة هو أن تخصّص للمخاطب شيئاً يميّزه باستعمال حاسة البصر في حين إنّ المعارف الأخرى تختصّ بشيء يعرفه المخاطب بقلبه^(١)، ف«إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: خُذْ ذَلِكَ، لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْإِشَارَةُ لِتَعْرِفَ السَّامِعَ الْمَشَارَ إِلَيْهِ فِي نَفْسِهِ؛ وَلَكِنْ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ الْمَقْصُودُ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي نَرَاهَا وَنُبْصَرُهَا»^(٢).

٣- (الإبهام): تعدّ أسماء الإشارة ضرباً من ضروب المبهمات، وتعرّف أي: المبهمات بأنها ما ترفع الإبهام المستقرّ عن الذوات المذكورة أو المقدّرة^(٣)؛ «لأنّها تشير إلى كلّ ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء، فتلتبس على المخاطب، فلم يدر إلى أيّها تشير؟ فكانت مبهمةً لذلك؛ ولذلك لزمها البيان بالصفة عند الإلباس»^(٤)، فترفع الصفة منها الغموض، وتزيل عنها الإبهام، فتتضح كينونة تلك الأشياء، وتتكشف ماهيتها لدى المخاطب.

إنّ الأصل في وضع تلك الأسماء هو أنّها تقع لما استبهم على المتكلم اسمه فاتّصف بالغموض وعدم الوضوح، أو ربما أريد إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض، فاكْتَفَى بالإشارة إليه، أو كانت الإشارة إليه أشدّ بياناً من اسمه عند المخاطب؛ ولذلك فإنّه قد يُزال إبهامها بالإشارة الحسيّة، أي: باليد أو البصر^(٥).

إنّ اسم الإشارة باعتباره قسمًا من المبهمات (المسورات) يتفرّد بمزايا تجعل منه قرينةً لفظيّةً وُصلةً لما بعده في حالتين اثنتين، هما:

❖ الحالة الأولى : وصلةٌ لنداء المُعرِّفِ بـ(أل).

يأخذ اسم الإشارة في أسلوب النداء صورتين:

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٣-٨٣ ، فصول في الدلالة ما بين المعجم والنحو ٥٩-٦٠ .

(٢) دلائل الإعجاز ٥٤٠ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للزّبي ٢١٥/١ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٣-٨٣ .

(٥) ينظر : نتائج الفكر ١٧٧ ، حاشية الصّبان ٢٤٤/١ .

(الأولى): منادى، أي: أن يكون اسماً منادى شأنه شأن غيره من الأسماء المناديات، فلا يتمتع بمزيةٍ عن مثيلاته، فإنه يجوز الوقف عليه ولا ينعت، قال سيبويه: «إذا قلت: يا هذا، وأنت تريد أن تقفَ عليه، ثم تؤكد به باسم يكون عطفاً عليه، فأنت فيه بالخيار، إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت، وذلك قولك: يا هذا زيد، وإن شئت قلت: زيداً»^(١)، وهذه الصورة لا تعني الدراسة بشيءٍ ألبتة.

(الثانية): وصلةٌ لنداء المُعرَّف بـ(أل)، أي: أنه يقع وسيلةً لنداء المُعرَّف بـ(أل) الممتنع نداؤه بمباشرة حرف النداء له، «نحو قولك: يا هذا الرجل، ويا هذه المرأة...، وإنما أُتيَتْ باسم الإشارة وصلةً لندائهما»^(٢)، وهذه الصورة هي إحدى المحاور التي أسست عليها الدراسة وبنيت بها أركانها.

إن تأليف هذه الصورة يكون بأن يسبق اسم الإشارة بأحد أحرف النداء، وغالباً ما يكون (يا)، ويُفسَّر بما فيه (أل) التي للجنس أو بالاسم الموصول صفةً له، فيشكّل حينئذٍ: [حرف النداء + اسم الإشارة + المُعرَّف بـ(أل)] أسلوباً نحوياً ويكون نمطاً كلامياً يتميز بقولته التركيبية، ويحتل اسم الجنس موقع المنادى المبهم معنى لا لفظاً، ويأخذ حكمه الإعرابي؛ وذلك «أن الأسماء المبهمة التي توصفُ بالأسماء التي فيها الألف واللام تُنزلُ بمنزلة (أي)، وهي: هذا، وهؤلاء، وأولئك وما أشبهها، وتوصفُ بالأسماء، وذلك قولك: يا هذا الرجل، ويا هذان الرجلان، صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد»^(٣).

إنَّ للمنادى المبهم (الوصلة) نمطين نحويين، الأول: ما نحنُ بصددِده، وهو اسم الإشارة، والآخر: ما سيأتي بيانه في الوصلة الرابعة، ونعني به: «المنادى الذي لا يكفي في إزالة إبهامه النداء ومجرد القصد والإقبال، وإنما يحتاج معه إلى شيء آخر يكمل تعريفه، ويقصدون: (أيًا) و (أيةً)، واسم الإشارة؛ لشدة احتياج كلٍّ منها إلى الصفة بعده»^(٤).

ولما كان نداء المُعرَّف بـ(أل) من الاستحالة بمكانٍ في العربية طبقاً لما أصَّلَه علماء النحو بالاستقراء والنظر والاستدلال؛ لأنَّ الناطقين بها «استكروها اجتماع (يا) و(أل) التي

(١) الكتاب ٢٦٩/١ . ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٣٩/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢٧٣/٢ .

(٢) شرح التصريح ٥٨٨/٢ . ينظر: الأصول في النحو ٣٣٧/١، الإغفال ١٥/٢، ارتشاف الضرب ٢١٩٦/٥، أوضح المسالك ٢٤/٤ .

(٣) الكتاب ٢٦٩/١ .

(٤) النحو الوافي ٥١/٤ .

للتعريف، فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج إلى ما يزيل إبهامه، فيصير المنادى في الظاهر ذلك المبهم وفي الحقيقة ذلك المخصّص الذي يزيل الإبهام ويعيّن الماهيّة^(١)، لما كان ذلك فقد أوجدت وسيلةً للاتصال بين حرف النداء والاسم المَعْرِفَ بـ(أل) بتوسط اسم الإشارة؛ لتنشئ بينهما علاقةً تركيبيةً تربطهما معاً إذ كانا يستحيل أن يجتمعا في بناءٍ واحدٍ.

إنّ مباشرة حرف النداء للمعرّف بـ(أل) من غير توصل في تركيب مثل: (يا الطالب) يكشف في اللغة عن خللٍ بنائيٍّ في الجملة، فإنّ حرف النداء و(أل) المَعْرِفَة _ وهما علامتان من العلامات المميّزة للأسماء _ لا يجتمعان في كلمة واحدة لسببين اثنين هما:

أ- التقارب بين (أل) والنداء في دلّالتهما على الاسمية، فالأول يدلّ على التعريف، والثاني يدلّ على التخصيص؛ ويعزى ذلك إلى « أن الألف واللام تفيدان التعريف، والنداء يفيد تخصيصاً، وإذا قصدت واحداً بعينه صار معرفةً، كأنك أشرت إليه، والتخصيص ضربٌ من التعريف، فلم يُجمَع بينهما»^(٢).

ب- التنافي في الدلالة على زمن التكلّم والخطاب بين التعريفين بـ(أل) وبالنداء، فلا يجتمع الزّمن الماضي المتمثّل بـ(أل) مع زمن الحال المتمثّل بالنداء في تركيب واحد؛ لأنّ «الألف واللام تفيدان تعريف العهد، وهو معنى الغيبة؛ وذلك أنّ العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداء خطابٌ لحاضر، فلم يُجمَع بينهما»^(٣).

إنّ اسم الإشارة والتّابع المَعْرِفَ بـ(أل) في جملةٍ مثل قولك: (يا هذا الطالب) يؤلفان كتلةً واحدةً لا تتجزأ إلى جزأين، فلا يمكن الفصل بينهما، ولا يجوز الوقوف على أحدهما دون الآخر، فإنّك في الجملة «لم ترد أن تقف على هذا، ثمّ تصفه بعد ما تظنّ أنّه لم يُعرّف، فمن ثمّ وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام؛ لأنّها والوصف بمنزلة اسم واحد»^(٤).

ويلحظ كذلك في المثال أنّ اسم الإشارة (هذا) هو المنادى لفظاً والتّابع المَعْرِفَ (الطالب) هو المنادى حكماً وتقديرًا؛ وذلك «لأنّه»^(٥) لما رآوه هو المنادى في المعنى وما قبله

(١) حاشية الصّبّان ٢٤٤/١ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢٧٤/٢ .

(٣) المصدر نفسه ٢٧٤/٢-٢٧٥ .

(٤) الكتاب ٣٠٦/١ . وينظر أيضاً : ٢٢١/١ .

(٥) أي: التّابع الاسم المَعْرِفَ بـ(أل) ، وهو الطّالب كما في الجملة .

وصلةً لذكره جعلوا حركته الإعرابية حركته التي تكون له لو كان مباشرًا بالنداء تنبيهًا على أنه هو المنادى في المعنى^(١).

وهناك أمر آخر وهو أن الجملة السابق ذكرها تعبر عن نمط خاص يؤلف الطرف الأول فيه اسم الإشارة، ويمثل المفسر، والطرف الثاني المَعْرِفَ بـ (اسم الجنس)، ويمثل المفسر، حيث لا يتوضح معنى اسم الإشارة ولا تتبين ماهيته إلا باسم الجنس حصراً، قال سيبويه: «فالأسماء المبهمة تُوصَفُ بالألف واللام ليس إلا، ويُفسَّرُ بها، ولا تُوصَفُ بما يوصف به غير المبهمة ، ولا تُفسَّرُ بما يُفسَّرُ به غيرها»^(٢).

عطفًا على ما تأسس آنفًا فقد اتفق النحويون المحققون بأن الأسماء المعرفة بـ (أل) بعد أسماء الإشارة المسبوقة بحرف نداء تتمتع بمزية الوصفية^(٣)؛ لأنها تأخذ حكم «أسماء الأجناس الجارية على الأسماء المبهمة»^(٤)، ومعنى ذلك أن أسماء الأجناس تحولت فيها دلالة (أل) من معنى العهد إلى معنى الإشارة والحضور في وقت الخطاب، فأزالت الإبهام والغموض اللذين يكتنفان أسماء الإشارة.

وقد يتطابق اسم الإشارة، وهو من المبهمات، مع نظير له في أداء وظيفة الوصلة، وهو (أي) ، فيتمثالان في أمور سبق ذكرها، بيد أنهما يفترقان في أمور أخرى نوجزها بما يلي:

(١) أن الإبهام يتفاوت بينهما في الترتيب قوة وضعفًا، فتعد (أي) اسمًا موعلاً في الإبهام مقارنةً بنظيرها اسم الإشارة، فـ (أي) الأصل في وضعها هو الإبهام، واسم الإشارة فرع عنها، وإلى ذلك أشاروا بأنها «أشدُّ إبهامًا من أسماء الإشارة، ألا ترى أنها لا تنثنى ولا تجمع، فنقول: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّها الرجلان، ويا أيُّها الرجالُ؛ ولذلك لزمها النعت»^(٥).

(٢) أن (أيًا) وحدها تؤدي وظيفة الوصلة في باب النداء أصالةً، ولا يشاركها في ذلك غيرها من الأسماء، وناظرها اسم الإشارة في تلك الوظيفة، فكان فرعًا عنها؛ لذلك فإنهم «قد يستغنون

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢٣٨/١ .

(٢) الكتاب ٣٠٦/١ .

(٣) ينظر : الكتاب ١٩٢/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٧٢/٢ ، ارتشاف الضرب ١٢٩/٣ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٤١٦/١ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢٧١/٢ .

باسم الإشارة عن (أي)، فيوقعونها موقعها، فيقولون: يا ذا الرجل، ويا هذا الرجل، فيكون (ذا) وصلة^(١).

(٣) أَنْ (أيًا) لا تستعمل في باب النداء إلا وصلة مفسرة باسم الجنس حصراً؛ «لأنها جعلت علماً لهذا المعنى ودلالة عليه، وألزم من التثنية ما امتنع معه الاقتصار على نداء الاسم»^(٢)، في مقابل ذلك فإن اسم الإشارة قد يستعمل مرةً وصلةً لنداء المَعْرِفِ بـ(أل)، ومرةً أخرى اسماً منادى غير وصلة كما تقدّم آنفاً.

(٤) أَنَّ التوصل بـ(أي) في أسلوب النداء يفارق التوصل باسم الإشارة؛ والعلة في ذلك أنه إذا نُودِيَ بـ(أي) تخلّص باللفظ والقصد، وإذا نُودِيَ باسم الإشارة تخلّص بالنية والقصد^(٣).

(٥) أَنْ (أيًا) ليست شبيهةً بالأسماء المستقلة بأنفسها على وجه العموم، فهي لا تكون في الخبر إلا موصولة، وإنما كان اسم الإشارة أقرب شبيهاً بالأسماء المستقلة؛ لأنه قد يستعمل في الخبر مجرداً من الصفة؛ لذلك احتيج لها معه، ولزمته عند الحاجة والالتباس في الكلام^(٤).

❖ الحالة الثانية: وصلة للنقل من العهد إلى الحضور.

قد علمنا سابقاً أن اسم الإشارة (الوصلة) في الحالة الآتية الذكر هو وصلة تركيبية، وليس للدلالة شأن في أدائها الوظيفي، أمّا هاهنا فإننا ننقل إلى حالة أخرى تمثل قسمًا آخر من الوصلات، يمكن أن نطلق عليه بـ(الوصلة الدلالية)، ويقصدُ بها أن دخول اسم الإشارة حصراً في بناء جملة مثل: (أكرمتُ هذا الطالب) يؤدي إلى تغيير في دلالتها التعبيرية مقارنة بجملة مثل: (أكرمتُ الطالب)، فإنه قد نقل دلالة (أل) وحول معناها من تعريف العهد إلى تعريف الحضور والإشارة، والجدير بالذكر أن حذفه لا ينتج عنه خللٌ تركيبِيٌّ، إذ تصحُّ الجملتان تركيبياً ودلالياً في الحالتين، ولا بدّ من الإشارة في هذا المقام إلى أن دلالة التعريف مرهونةً بالمتلقي أكثر منها بالمنشئ؛ لأنّ «التعريف معلقٌ بمعرفة المخاطب دون المتكلم»^(٥).

(١) المصدر نفسه ٢٧٢/٢ .

(٢) الإغفال ١٥/٢ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه ١٥/٢ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ١٦/٢ .

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٣٨/٢ .

وقبل أن أباشر بذكر ما له صلة بهذه الحالة واستكمالاً للإطار العام لتفاصيلها أودُّ أن أميل شيئاً يسيراً من أجل استجلاء الفهم وتوضيح الفكرة عن مفهومين اثنين وتسليط الضوء عليهما لما له من علاقة مباشرة في زيادة تبيان لهذه الحالة، والمفهومان هما:

الأول- (تعريف العهد): يمثل التعريف بـ(أل) أهم علامة من علامات الاسمية، إذ تدلُّ على معانٍ عديدة كالجنس والعهد وغيرهما، إلا أن «الأصل في التعريف العهد، ولا يُعدُّ عنه إلا عند التَّعَدُّر»^(١)، ويقصدون بالعهد الذَّهنيّ ما انفرد المُتكلِّم بمعرفته، ولا يكون العهد إلا في الذَّهن، فتحدّد (أل) العهدية المراد من النِّكرة، وتحصره في فرد معين تحديداً، أساسه علم سابق في زمن انتهى قبل الكلام، ومعرفة قديمة في عهد مضى قبل النّطق^(٢).

الثاني- (تعريف الحضور والإشارة): ويقصد به استعمال اسم الإشارة قبل الاسم المُعرَّف بـ(أل)، فيؤدّي إلى نوع من تعيين (تسوير) المشار إليه، وهذا التَّعيين (التَّسوير) ينتج عنه تحويل دلالة التعريف بـ(أل) من كونه عهداً إلى كونه حاضراً مشاراً إليه، وهذا يسمّى تعريف الحضور والإشارة، ويعرّفونه بأنّه «إيماء وقصدٌ إلى حاضرٍ؛ لتعرّفه لحاسّة النّظر»^(٣).

إنّ التفريق بين هذين المفهومين يحددان البعد الدّلالِيّ لوظيفة الوُصلة في جملتين إحداهما تحوي اسماً معرّفاً بـ(أل) فقط، والأخرى تحوي قبله اسماً للإشارة، والجملتان هما:

❖ مررتُ بالرجل.

❖ ومررتُ بهذا الرجل.

إنّ تحديد الوظيفة لاسم الإشارة باعتباره وصلةً دلاليّةً والتفريق بين الجملتين ظهر لدى سيبويه دقيقاً ومبكراً، وذلك عندما أشار إلى أنّ (هذا) ليس اسماً خاصاً أو صفةً يعرف بها، وإنّما يُذكر في التّركيب؛ لتقريب الشّيء به والإشارة إليه^(٤).

وكان من أهمّ شراح الكتاب المبرزين الذين أدركوا فحوى كلام سيبويه هذا وفهموا قصده ووضعوه موضع التّأصيل هو السّيرافي (٣٦٨هـ)، إذ لم يكن تشخيص الوظيفة الدّلالية لأسماء

(١) الكلّيات ١٢٤ .

(٢) ينظر : الكلّيات ٧٨٠، النّحو الوافي ٤٢٤/١ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٧٥/٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٢١/١ .

الإشارة وتوصيفها هاهنا ببعيدين عن فكره النَّحويِّ، بل بدا ذلك واضحاً جلياً لديه، فوضَّح أنَّ اسم الإشارة «المبهم إنَّما دخل وصلةً؛ لخروج ما فيه الألف واللام عن العهد إلى الحضور»^(١).

وثمَّ موضعٌ آخرٌ أيضاً قال فيه بكلِّ وضوح: إنَّ اسم الإشارة «المبهم دخل؛ لينقل ما فيه الإلف واللام من تعريف العهد إلى تعريف الإشارة»^(٢).

وكذلك فإنَّ السِّيرافيَّ قد شخَّص بدقةً متناهيةً ماهية الفارق بين تركيب الجملتين السابقتين ، فإنَّه «قد يكون الشَّيء بحضرة اثنين لم يكن بينهما فيه عهد، فيريد أحدهما الإخبار عنه معرِّفاً له، فلا يمكنه الإخبار عنه؛ لعدم العهد بينه وبين مخاطبه فيه، فيأتي بأسماء الإشارة، فيتوصل بها، ويُنتقل من تعريف العهد إلى تعريف الإشارة»^(٣).

إنَّ إطالة النَّظر في تركيب الجملتين السابقتين يُفضي إلى فروق مهمة بينهما، وتشخيصُ تلك الفروق يتمثَّل بما يلي:

١. أنَّ الجملة الأولى يكون الكلام فيها بين المتكلم والمخاطب عن شخص غائب غير حاضر زمن الكلام؛ لأنَّ «العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب»^(٤)، ويكون في الجملة الثانية بينهما عن ثالث حاضر زمن التَّكلم؛ لأنَّ الإشارةَ كما مرَّ إيماءً وقصدٌ إلى حاضر؛ لتعرِّفه لحاسة النَّظر.

٢. أنَّ (أل) في الجملة الأولى تفيد «تعريف العهد، وهو معنى الغيبة»^(٥) في وقت التَّكلم، وأمَّا في الجملة الثانية فإنَّ (أل) بفعل اسم الإشارة وتأثيره _حسبما سبق_ تنتقل دلالتها إلى الحال والحاضر زمن الحضور.

٣. أنَّ الجملة الأولى تشير إلى بُعد المعهود عن المتكلم والمخاطب؛ لأنَّ العهد يتضمن الزَّمن الماضي، في حين أنَّ الجملة الثانية تدلُّ على قرب المشار إليه لديهما؛ لأنَّ اسم الإشارة (هذا) جيء به؛ لتقريب المُعرِّف بـ(أل) والإشارة إليه.

☒ الوصلةُ الثالثةُ: (الاسمُ الموصول).

(١) شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي ٣٣٩/٢.

(٢) المصدر نفسه ٣٤٠/٢.

(٣) المصدر السابق ٣٣٩/٢. اقتبس ابنُ يعيش الفكرة عن السِّيرافيِّ فنذكر كلاماً مقارباً لكلامه أعلاه، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦١٨/٢.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢٧٥/٢.

(٥) المصدر نفسه ٢٧٤-٢٧٥.

لَمَّا كَانَ الْمَوْصُول لَا سَيِّمًا الْأَسْمَى مِنْهُ يَشْغُلُ مَجَالًا مَهْمًا فِي الْعَرَبِيَّةِ، فَقَدْ اسْتَقْصَى النُّحَوِيُّونَ مَادَتَهُ النُّحَوِيَّةَ، ثُمَّ حَلَّلُوهَا وَصَفًا وَتَعْلِيلًا، فَتَعَرَّفُوا إِلَى مَزَايَاهُ الْبَنِيَوِيَّةِ وَسِمَاتِهِ الدَّلَالِيَّةِ، وَمِنْ أَهْمِّهَا مَا يَلِي:

١. (الاحتياج): يفتقر الاسم الموصول إلى شيء يبين معناه، فلا تتم دلالاته لدى السامع إلا بما يتصل به من كلام، فأشبه الحرف في ذلك، وينحصر «احتياجه في تمامه اسمًا إلى جملة بعده توضّحه»^(١) دلاليًا وتزيل عنه إبهامه، فيصير بذلك اسمًا تامًا، فيبتعد عن الحرف ويقترب من الاسم معنى لا حكمًا، فينطبق عليه حكم الأسماء التامة في اللغة، فيحتل موقعًا إعرابيًا، فيعرب مبتدأ أو خبرًا أو صفة... الخ.

٢. (البناء): يقضي الحكم النحوي بأن الاسم الموصول يلزم حركة إعرابية واحدة في حالاته المختلفة؛ لأنه صار جزءًا، والجزء لا يستحق الإعراب؛ وكذلك لأنه يحتاج لما يكمل معناه كاحتياج الحرف إلى متعلقه^(٢)؛ لأنه لا يؤدي معنى بنفسه، وإنما بجزئه المتمم له، فصار كالحرف الذي تكون دلالاته في غيره لا في نفسه.

٣. (التعريف): من البديهيّات والمسلمات في التنظير النحوي التي ذكرها جمهور النحويين ما نصّه: أنّ الجمل كلّها نكرات^(٣)، وبما أنّ حكمها حكم النكرة، والاسم الموصول يحتاج إليها للكشف عن معناه وإظهار دلالاته؛ لذلك فإنّه قد «وُضِعَ لِيُتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى تَصْيِيرِ الْجُمْلَةِ الْمَقْدَرَةِ نَكْرَةً مَعْرِفَةً»^(٤)، فإنّ إدخال الاسم الموصول متوسطًا بين اسم معرفة وجملة نكرة في تركيب ما _ كما سنرى أدناه _ ينتج عنه وظيفتان: الأولى تركيبية، والأخرى دلالية.

٤. (الإبهام): عرفنا في الوصلة الثانية (اسم الإشارة) معنى الإبهام، وعرفنا أيضًا أنّ اسم الإشارة مبهم يتبع باسم الجنس لإزالة إبهامه، وكذلك الاسم الموصول مبهم لا يدلّ على شيء معين أو محدد أو مستقل بذاته؛ فلذلك كان ضربًا من المبهمات، وإنما كان كذلك لوقوعه على كلّ شيء من حيوان وجماد وغيرهما^(٥)، وإنما احتاج إلى شيء خارج عن لفظه؛ ليزيل انبهامه وشيوعه، فكانت الجملة صلة له وكاشفة عن معناه ومزيلة عنه إبهامه.

(١) المصدر السابق ١٠١/٣ .

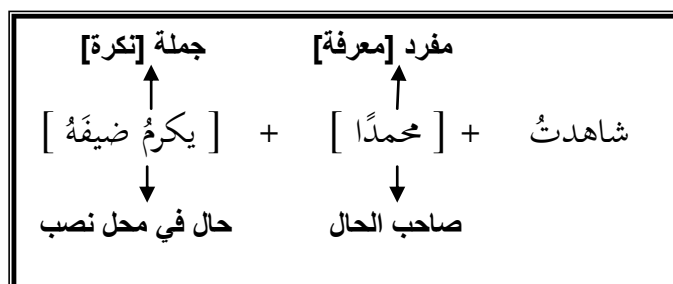
(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٦٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٣ .

(٣) ينظر : الأصول في النحو ٣١/٢ ، دلائل الإعجاز ٢٠٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/٣ ، توضيح المقاصد والمسالك ٨٠٦/٢ .

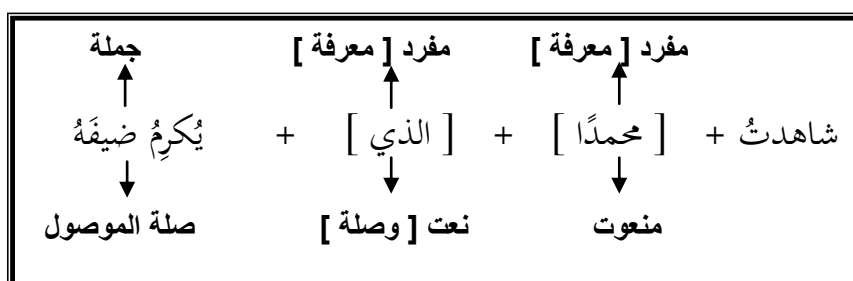
(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٤٦٠/١ .

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٣ .

يكادُ يطبق علماء العربية على أَنَّ الوظيفة الأساسية التي من أجلها وُضِعَ الاسم الموصول إنما تكمن في استعماله وصلةً تعملُ على تغيير تركيب جملةٍ ما ودلالاتها المعنوية؛ ولكي نفهم الخصائص التركيبية والدلالية لها، وكذلك العلائق النحوية التي تجمعها بغيرها فإننا نسلطُ الضوء على تركيبين اثنين كما في المخططين أدناه، الأول:



والثاني :



وأبرز ما نلاحظه فيهما الآتي:

١. (وصفُ المعرفة بالجملة): تبرز في العربية إشكالية مفادها أَنَّ المعرفة لا يمكن وصفها بالجملة؛ لأنَّه من المعروف_كما مرَّ سابقاً_أَنَّ الجملَ نكراتٌ، فيتعذَّرُ ذلك لمخالفة الأحكام النحوية العامة في باب النعت؛ «لئلا يكونَ للنكرة ما ليس للمعرفة»^(١)؛ ولمعالجة تلك الإشكالية لجأت اللغة إلى وضع بنية محدَّدة ذات فائدة تركيبية؛ لتؤدي هذا الغرضَ، فأنتجت الأسماء الموصولة؛ لتكونَ في أصل وضعها «وصلةً إلى وصفِ المعارفِ بالجملي»^(٢)؛ ولتوضيح الأمر أكثر نستعين بالمخططين أعلاه، فإذا نظرنا إلى التركيب الأول فسند نجد أَنَّ (يكرُمُ ضيفُهُ) جملةٌ وقعت حالاً لـ(محمدًا)؛ ولكي نمكن (يكرُمُ ضيفُهُ) أن تكون صفة لـ(محمدًا) كما في التركيب الثاني لا بدَّ لنا أن نأتي بـ(الذي) متوسطاً بين الاسم المعرفة (محمدًا) وبين الجملة النكرة (يكرُمُ ضيفُهُ)، «فجعلوا الجملة...صفةً للذي، وهو الصِّفة في

(١) اللّباب في علل البناء والإعراب ١١٣.

(٢) المفصل في صناعة الإعراب ٨٣، وينظر أيضاً: اللّباب في علل البناء والإعراب ١١٣، الإيضاح في شرح المفصل ٤٦٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٦١٢، ١٢٢، ١٠٤.

اللفظ، والغرضُ الجملةُ^(١)، فحلَّ (الذي) إعرابياً محلَّ (يُكْرِمْ ضَيْفَهُ) التي أصبحت صلة الموصول لا محلَّ لها من الإعراب.

٢. (التطابق التركيبى): تنصّ قواعد العربية على حكم عامّ مفاده أنّه يجبُ أن يتطابق كلُّ من الصّفة والموصوف تعريفاً وتنكيراً أو إفراداً وتركيباً، فإذا دقّقنا النّظر في المخططين فإنّنا نجد أنّ جملة (يُكْرِمْ ضَيْفَهُ) قد اختلف تطابقها مع الاسم المعرفة (محمداً) في التركيبين أعلاه، ففي الأول نرى أنّ (يُكْرِمْ ضَيْفَهُ) نكرة جملةً حاليةً منصوبةً المحلّ، و(محمداً) معرفةً صاحب الحال، وهنا صار الاختلاف واضحاً بينهما؛ لأنّ «النكرة لا تكونُ وصفاً للمعرفة، ولم يمكن إدخال لام التعريف على الجملة؛ لأنّ هذه اللام من خواصّ الأسماء»^(٢)؛ ولكي تحدث المطابقة بين المعرفة والنكرة جيءَ بالاسم الموصول (الذي) كما في المخطط الثّاني، فصارت الجملة (يُكْرِمْ ضَيْفَهُ) معرفةً بسببه، فتطابقاً-أي: الاسم المعرفة والجملة النكرة-تعريفاً بعد أن كانا مختلفين، وكذلك لا يتطابقان في المخطط الأول إفراداً وتركيباً، ودخول (الذي) -كما في المخطط الثّاني- أحدث بينهما توافقاً وتماثلاً تامّين لفظاً ومعنى.

٣. (تحول الوظيفة التعبيرية للجملة): نلاحظ في المخططين أنّ الجملة (يُكْرِمْ ضَيْفَهُ) لها وظيفة نحويّة محددة لا تتماثل في الحالتين، فإنّها تختلف فيهما كلّ بحسب النّية والقصد، ففي الأول نرى أنّها حالٌ منصوبةٌ المحلّ من المعرفة قبلها، وفي الثّاني فإنّها-أي: (يُكْرِمْ ضَيْفَهُ) - وإن كانت صلةً للموصول، ولكنّها صفة في المعنى؛ لأنّها تفسّر الموصول وتوضح معناه، وعليه فإنّ الاسم الموصول حوّلَ وظيفة الجملة، فأصبحت معه صفةً للمعرفة قبلها، وكذلك هنا أمر مهم آخر، وهو أنّ الوظيفة التعبيرية للجملة (يُكْرِمْ ضَيْفَهُ) تتحوّل بسبب تأثير الاسم الموصول من وظيفة إلى أخرى، إذ أنّها في التركيب الأول تكون حالاً تقيد مشاهدة (محمد) بوضع عارض وطارئ عليه، وهو إكرام الضيف، فإذا كنا لا نريد أن تؤدي الجملة (يُكْرِمْ ضَيْفَهُ) وظيفة الحال، وهو تقيد المشاهدة بحال إكرام الضيف، وإنّما نقصد منها أن يكون إكرام الضيف لدى (محمد) صفةً لازمةً له وسجيّةً عرفاً بها من غيره، فإنّ ذلك يتمّ بإدخال الاسم الموصول وصلةً؛ لتعريف الجملة؛ ووصف الاسم المعرفة بها قبلها؛ وتحويل وظيفتها من الحال العارضة إلى الصّفة اللازمة.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/٣ .

(٢) المصدر نفسه ١٠٤/٣ .

٤. (إفادة السّامع أو المخاطب): تجري عملية التّواصل اللّغويّ بين طرفين مهمين، هما: المنشئ (المتكلّم)، والمتلقّي (السّامع أو المخاطب)، فيعدّان النّواة الأساس فيها، فالمتكلّم عندما يؤلّف تراكيّب معيّنة فهو إنّما يريد أن يوصل أفكاره للمخاطب؛ ولهذا يجب أن تكون تلك التّراكيب تتّسم بزيادة فائدة عن طريق إضافة معلومة جديدة للمخاطب، فلا يُخبر بشيء يعلمه ويعرفه، ولمّا جعلت الجمل حكمها حكم النّكرة في المعنى بدليل أنّها تُستفاد، وإنّما يُستفاد من المجهول لا المعلوم^(١)، فكانت حينئذٍ صالحةً أن يؤتّى بها متركبةً مع الاسم الموصول تابعاً لما قبلها كما نلاحظ ذلك الفرق المشار إليه في المخططين أعلاه.

☒ الوُصلةُ الرَّابِعةُ: (أيّ) .

تأخذُ (أيّ) _المفتوحة_ الهمزة والمشدّدة الياء في العربية وظائف نحوية مختلفة ومعاني تعبيرية عديدة، منها: الاستفهامية، والشرطية، والموصولة، والمناداة الموظفة للتّوصّل لنداء ما فيه (أل)، والصفة من النّكرة، والحال من المعرفة^(٢)، وسنتناولها وصلةً حصراً، وتكون هذه وظيفتها في باب النّداء خاصةً.

تسبقُ (أيّ) بحرف نداء، فنُعرّف بأنّها اسم منادى (نكرة مقصودة)، وتلزمها (ها) التّنبية، مبنيّ على الضّم، وليست الضّمة حركة إعراب، وإنّما حركة بناء؛ لأنّه مفرد معرفة في محلّ نصب خلافاً لمن زعم أنّها موصولة، فتذكر لتذكير صفتها كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَنُ﴾ [الأنفطار: ٦]، وكذلك تؤنث لتأنيثها كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ﴾ [الفجر: ٢٧]^(٣)، ويجب أن تتوفر على سمات دلالية وخصائص تركيبية في باب النّداء؛ لكي تكون اسماً منادى (وصلة)، وتتمثّل بما يلي:

أولاً- (الوصفية): لا بدّ من الإشارة إلى أنّ (أيّا) المناداة تستوجبُ تابعاً يكون وصفاً مرفوعاً، «وإنّما جازَ إتباعُ وصف (أيّ) لها في حركة بنائها؛ لأنّه عارض، والحركة الحادثة بمجيء النّداء شبيهة بحركة الإعراب الحادثة بمجيء العامل»^(٤)، كذلك يعقبها مباشرةً دون فاصل بينهما مفسّراً لها ومبيّناً ماهيتها وكاشفاً غموضها الذي يكتنفها نتيجة اتّصافها بمزية الإبهام؛ فمن خصائصها

(١) ينظر: دلائل الإعجاز ٢٠٠، نتائج الفكر ١٣٧، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤١٩ .

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٠٢/٨، مغني اللّبيب ١٠٧/١.

(٣) مذهب سيّبويه أنّها وصلةٌ إذا سبقت بحرف النّداء وقُسمت بالمعرفة، وزعم الأخفش أنّها موصولة ، ينظر: الإغفال ٥/٢، البحر المحيط ١٥٣/١، الذّر المصون ١٨٥/١، أوضح المسالك ٢٤/٤، شرح الأشموني ٣/ ٣٤.

(٤) رسالة أيّ المشدّدة ٤٠. أجاز ابن السّيد أن يكون التّابع عطف بيان، وأجاز المازنيّ نصبه أيضاً، ينظر: الإغفال ٦/٢، ارتشاف الضّرب ٥/٢١٩٣-٢١٩٤.

أن تكون «موصوفةً في النداء خاصةً إذا أُريدَ نداء ما فيه الألف واللام، فتجيء مجردةً من معنى الاستفهام»^(١)، وقد صنفها سيبويه بأنها من الأسماء المتبوعة (الموصوفة) التي لا يتم معناها إلا بتابعها الوصفي، فلا تستغني عنه بأي حال من الأحوال، فقال: «فرب اسم لا يحسن عليه عندهم السكوت حتى يصفوه وحتى يصير وصفه كأنه به يتم الاسم»^(٢)، فتصير (أي) والتابع الوصفي كالكلمة الواحدة، فلا يفصل بينهما، ولا يوجد أحدهما إلا بوجود الآخر، ورب سؤال مفاده: لم كان تابعها الوصفي أحد الأقسام الآتي ذكرها؟ فيكون جوابه: لأن (أيًا) مبهمة، فتحتاج إلى تخصيص؛ لإزالة ذلك الإبهام؛ ولأن المنادى المقصود في الحقيقة هو التابع، و(أي) وصلة إليه^(٣)، وقد يكون التابع الوصفي أحد الأقسام الثلاث التالية، وهي:

(أ) المَعْرِفُ بـ(أل): يشكّل هذا القسم الأكثر استعمالاً وتداولاً في تابع (أي)، والمقصود به الاسم المقترن بـ(أل)، «وذلك قولك: يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان، ويا أيها المرأتان ...، ف(أي) ها هنا فيما زعم الخليل (رحمه الله)، كقولك: يا هذا، والرجل وصف له كما يكون وصفاً لهذا»^(٤)، وقد أوجب النحويون هنا شرطاً للتابع الوصفي المحلي بـ(أل)، وهو أن يكون اسماً للجنس، وأن تتمحض الألف واللام لاستغراق الجنس، فيكون عاقلاً كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١]، أو منزلاً منزلة العاقل كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ﴾ [النمل: ١٨]^(٥)، كذلك من الثابت اتفاقهم أنه «لا يجوز الوصف بما فيه (أل) التي للعهد»^(٦) إذا كانت (أي) وصلة للنداء، ولكن إطلاقهم هذا العموم يحتاج إلى وقفة تأمل ونظر، إذ ليس من الملائم تعميم إطلاقهم هاهنا، فمثلاً في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ﴾ [المائدة: ٤١، ٦٧]، وقوله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ [الأنفال: ٧١]^(٧) لا يتصور مطلقاً أن تكون الألف واللام لاستغراق الجنس، بل لا بد أن يكونا للعهد؛ لأن المقصود به نداء الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) وخطابه على وجه الخصوص، هذا إذا ما علمنا أنه لم

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٦٤/٤ .

(٢) الكتاب ٢٦٩/١ .

(٣) ينظر: الإغفال ٦/٥، توضيح المقاصد والمسالك ١٠٧٧/٢ .

(٤) الكتاب ٣٠٦/١ .

(٥) قال ابن عادل في اللباب في علوم الكتاب ١٢/١١: «إن الشيء قد يعامل مُعاملة شيء آخر، إذا شاركه في صفة ما ... كقوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾

النمل: ١٨ .»

(٦) مع الهوامع ٥٠/٣ .

(٧) وكذلك الآيتان: ٦٤، ٦٥، وغيرهما. وقد استدلل السيوطي بالآية أعلاه على جنسية (أل)، ينظر: مع الهوامع ٥٠/٣ .

يأت نداء باسمه (صلى الله عليه وسلم) الصريح في القرآن الكريم؛ « كرامة له وتشريفًا، وريثًا بمحلّه، وتنويهًا بفضله»^(١)، وقد تعقّب المرادي (٧٤٩هـ) هذا الإطلاق والعموم في اشتراط جنسية (أل) المقترنة بتابع (أي) بما نصّه: «فإن قلت: أطلق في قوله (مصحوب أل)، وشرط في التسهيل^(٢) أن تكون جنسيّة، فإذا قلت: (يا أيّها الرّجل)، ف(أل) جنسيّة، وصارت بعد (أي) للحضور، كما صارت بعد اسم الإشارة، قلت: اشتراط ذلك صحيح»^(٣). وكذلك قال الشاطبي (٧٩٠هـ): إنّ «ما فيه الألف واللام يتعرّف بالعهد، فإذا أردنا تعريفه بالإشارة نقدّم قبله مبهمًا، ويصير ما فيه الألف واللام صفةً له حتّى يختلط به ويصير للإشارة ك(هذا الرّجل) و(يا أيّها الرّجل)»^(٤).

(ب) اسم الإشارة: ننقل إلى قسم آخر، وهو اسم الإشارة، وقد عرفنا سابقًا خصائصه ومزياه اللغويّة ك: التّعيين، والإبهام، وغيرهما، ولكننا هذه المرّة ننظر إليه من زاوية أخرى مختلفة، فإنّه يستعمل وظيفيًا بشكل مغاير عما عهدناه، إذ يوظفُ نحوياً؛ ليكون تابعًا وصفيًا لـ (أي) في النداء، نحو «قولك: يا أيّها الرّجل، فإنّ (ذا) وصف لـ (أي) كما كان الألف واللام وصفًا؛ لأنّه مبهم مثله، فصار صفةً له كما صار الألف واللام»^(٥). لقد نظرَ التّحويّون تجاه اسم الإشارة هاهنا بخصوصيّة، فتنبهوا إلى أنّه يتطلب شرطين اثنين؛ لكي يكون تابعًا وصفيًا لـ (أي) الوصلة في باب النداء، والشّرطان هما:

١- أن يكون منعوتًا مفسّرًا باسم معرفّ بـ (أل)؛ وقد علّل ذلك بـ (أنّ (ذا) يُوصفُ بما يُوصفُ به (أي) من الجنس، نحو: الرّجل، والغلام، فوصفوا به (أيًا) في النداء تأكيدًا لمعنى الإشارة، إذ النداء حال إشارة، والغرضُ نعتُهُ»^(٦).

٢- أن يكون مجرّدًا من كاف الخطاب التي تلحق أسماء الإشارة، فلا يقال: يا أيّها ذاك الرّجل.

(١) الكشف ٥١٨/٣. ينظر: البحر المحيط ٢٦٠/٤، البرهان في علوم القرآن ٢٢٨/٢.

(٢) أي: ابن مالك، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١٠٧٨/٢. ينظر: شرح الأشموني ٣٤/٣.

(٤) المقاصد الشافية ٢٥١/٥.

(٥) الكتاب ٣٠٨/١.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٢٧٢/٢. لم يشترط ابن عصفور الأول، وأجاز ابن كيسان الثاني، ينظر: ارتشاف الضرب ٢١٩٤/٥، توضيح

المقاصد والمسالك ١٠٧٧/٢، همع الهوامع ٥٠/٣.

(ت) الاسم الموصول: وهذا هو القسم الأخير الذي يأتي تابعا وصفيًا لـ(أي)، ويشترط فيه أن يكون مصدرًا بالألف واللام وخاليًا من الخطاب، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦٠].

ثانيًا - (التوصّل): تؤدي (أي) وظيفة غاية في الأهمية تكاد تنفرد بها عن مثيلاتها من المبهمات كما سبق ذكره، إذ تتوسط بين حرف النداء وبين المَعْرِفِ بـ(أل)، فالغرض الرئيس منها أصالة في باب النداء هو أن يكون أداؤها الوظيفي وصلةً بينهما، كما يباشرها حرف النداء، ولا يفصل بينهما فاصل لفظي، «ومعنى كونها وصلةً لنداء ما فيه (أل) أنه لا يجوز في الاختيار جمع (يا) و(أل) إلا مع الله ومحكي الجمل»^(١)، وبذلك تكون وسيلةً لندائه وسببًا لتصحيح التركيب الممتنع تأليفه في مثل: (يا الرجل)، هذا إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن من الأحكام المقررة نحوياً حكماً في باب النداء ينص على «أنه لا يجوز... أن تتادي اسماً فيه الألف واللام ألبتة»^(٢)، وهذا التأصيل محلّه التأليف النثري، ولا يدخل ضمنه بطبيعة الحال الوضع الاستثنائي، أي: الاضطرار الشعري^(٣)؛ ولكي يتم تفادي الخطأ التركيبي فإن الناطقين باللغة استعانوا ببنية صرفية تؤدي وظيفة يعجز عنها غيرها من البنى الأخرى، حيث «جاؤوا بـ(يا أيها)؛ ليصلوا بذلك إلى نداء الذي فيه الألف واللام»^(٤)، فصار: يا أيها الرجل تركيباً صحيحاً بسبب مباشرة حرف النداء لـ(أي) مع ها التثنية، فإن العناصر اللفظية أدناه تولّف نمطاً نحوياً وقالباً تركيبياً يكون ترتيب عناصره كالتالي: [حرف النداء + أي + ها التثنية + المَعْرِفِ بـ (أل) أو الاسم الموصول أو اسم الإشارة] .

لقد سبر النحويون الأوائل أغوار المادة العلمية التي نحن بصددتها تحليلاً وصفيًا مرةً وتعليلاً مرةً أخرى، فوجدوا «أن الصفة هي المنادى في الحقيقة، و(أي) وصلةً إليه»^(٥)، وبمعنى آخر هو أن (أيًا) وإن كانت هي المنادى لفظاً فإن المقصود الحقيقي والمراد نداؤه هو ما يأتي متأخراً في الرتبة عن (أي)، ونقصد به التابع الوصفي، فيكون هو المنادى حكماً ومعنى، ولربّ

(١) رسالة أي المشددة ٣٨.

(٢) الكتاب ٣٠٩/١ . وقد جوز الكوفيون دخول يا على الاسم المَعْرِفِ بـ(أل) مطلقاً، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٩٨.

(٣) قال المبرد في المقتضب ٢٤١/٤: "وقد اضطر الشاعر فنادى بالتالي إذ كانت الألف واللام لا تفصلان منها ... فقال:

من أجلك يا التي تيمت قلبي ... وأنت بخيلة بالود عني".

(٤) الكتاب ٢٦٩/١ . وفي كتاب سيبويه حاشية للسيرافي فيها كلام قريب من ذلك، ينظر: الكتاب ٣٠٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ٢٧١/٢، البحر

المحيط ١/٢٠٢، ارتشاف الضرب ٢١٩٢/٥ وما بعدها، همع الهوامع ٢٠/٢١-٢٠ .

(٥) الإغفال ٨/٢.

سائل يسأل: لماذا كانت (أيّ) وُصلةً، واختيرتْ لأداء تلك الوظيفة؟، ولماذا كان التابع الوصف هو المقصود بالنداء؟، والجواب عليه يتمثل بما يلي:

١- أنْ (أيّا) بنية مبهمّة تحتاج إلى ما يبين معناها الدلاليّ، وليس لها معنى ذاتيّ مستقلّ في نفسها، لكنّه مكتسب خصوصًا إذا ما علمنا أنّها ملازمة للإضافة، «فلما أرادوا إدخال اسم لغير فائدة في نفسه، بل للوصلة إلى غيره، كانَ (أيّا)، إذ لا معنى له في نفسه، فكان أولى بالزيادة ممّا له معنى في نفسه»^(١).

٢- أنْ النداء و(أل) من خصائص الاسميّة في اللغة، ولا يجوز اجتماعهما معًا في لفظ اسميّ واحد؛ لتنافي وظيفتيهما الدلاليّة وتضادّ معنييهما؛ «لأنّ الألف واللامّ للتعريف و (يا) تحدث في الاسم ضربًا من التّخصيص»^(٢)، فجاء بها في هذا النمط النحويّ للتّوصل بواسطتها بينهما.

٣- أنْ (أيّا) لا يؤتّى بها في النداء إلا متّصلةً ب(ها)، وهو حرف تنبيه، فأوجب ثباتها وامتنع حذفها؛ «فصار إثبات ذلك كالإيدان باستئناف نداء العلم؛ لئلا يجوز الاقتصار على المنادى قبله»^(٣).

٤- تشكّل أسماء الأجناس نوعًا كثيرًا من الأسماء المُعرّفة ب(أل)، فإنّه كما عرفنا سابقًا لا يمكن نداؤها، ويحتاج في اللغة إلى استعمالها في النداء والتّعبير عنها، وقد «اختاروا (أيّا) هنا؛ لأنّها اسم معرب، فيه إبهام يصلح لكلّ شيء»^(٤).

ثالثًا- (الإبهام): أُشير سابقًا إلى مفهوم الإبهام والمبهمات، وقد نُبّه إلى أنّ (أيّا) تعدّ من الأسماء المبهمّة، بل أنّها من الألفاظ الموهلة في الإبهام، كما علمنا الفروق بينها وبين أسماء الإشارة؛ لكونهما من الوصلات المبهمات، فإذا ركّبت مثلًا جملةً مثل: (يا أيّها الرّجل) فإنّك «لا تستطيع أن تقول: (يا أيّ)، ولا (يا أيّها) وتسكت؛ لأنّه مبهمّ يلزمه التّفسير، فصار هو و(الرّجل) بمنزلة اسم واحد»^(٥)، ولو نظرنا جيّدًا إلى الجملة ذاتها لوجدناها تضمّ أسلوبًا نحويًا يحتوي على طرفين،

(١) علل النحر ٣٤٥.

(٢) اللّمع في العربية ١١٢.

(٣) الإغفال ١١/٢.

(٤) اللّباب في علل البناء والإعراب ٣٣٧.

(٥) الكتاب ٣٠٦/١.

الأول منهما: المبهم، وهو (أي)، والثاني: المفسر، وهو (الرجل)، إذ يمثل أحد الأقسام الثلاث آنفة الذكر، ويفهم منه شروطاً ثلاثاً؛ لكي يكون التركيب مستنداً لقواعد العربية، والشروط هي:

١- أن (أيًا) لا يجوز السكوت عليها إذا سبقت بحرف النداء؛ لانتفاء الفائدة الدلالية حينها، فيؤلف تركيب بلا معنى.

٢- أن (أيًا) لا يجوز الإتيان بها مجردة من مفسرها؛ لأنها تحتاج إليه؛ لبيانها وإيضاحها.

٣- أن (أيًا) لا تفصل عن مفسرها بفواصل لفظي؛ لأنهما يمثلان اسماً واحداً.

وقبل أن ننهي ما نحن فيه فإن من الضروري بمكان أن نعرج على أمر مهم، وهو أن (ها) تتميز بحرفيتهما وزيادتهما وتمحضا لمعنى التنبيه، وتتركب مع غيرها في أربعة مواضع، ومن تلك المواضع لزومها نهاية (أي) في باب النداء، ويكون دخولها عليها واجباً^(١)، وقد تنوعت الآراء المعللة لهذا اللزوم وتعددت الأسباب الموجبة له وفقاً لمذهب كل نحوي وتفكيره المنطقي، وهي كما يلي:

١. (التأكيد): هذا المعنى التعبيري لجأ إليه سيبويه؛ لتعليل زيادة (ها) في النداء، فالغرض منه في رأيه دلالي، حيث بنى سببية ذلك على مبدأ ينطلق من أمر مفاده أن (ها) مع (أي) ينتج عنه أسلوب وظيفته التأكيد؛ وذلك كأنه تم تكرار حرف (يا)، فقال: «وأما الألف والهاء اللتان لحقتا (أيًا) توكيداً، فكأنك كررت (يا) مرتين إذا قلت: يا أيها»^(٢).

٢. (العوذ): تعرف (أي) بوجه عام بكل أقسامها آنفة الذكر بأنها لفظة ملازمة للإضافة إما لفظاً أو تقديرًا، ويستثنى من ذلك «الواقعة وُصلةً، فإنها ليست مضافةً لا لفظاً ولا تقديرًا؛ ولذلك ألزموها (ها) التنبيه عوضاً عما فاتها من الإضافة»^(٣)، ومن تبني هذا الرأي أراد أن يدلل بأن (أيًا) في النداء منعت من لزومها الإضافة لشيء آخر، فجاء بـ(ها)؛ لتكون دليلاً على خروجها من إطارها العام وتنبيهاً على أصلها التي كانت عليه في الكلام، وهو ملازمته للإضافة.

٣. (المنادى المقصود): عرفنا مما سبق أن المنادى الحقيقي هو المَعْرِف بـ(أل) وليس (أيًا)؛ لذا فإن (ها) مع (أي) «واجبةٌ للتنبيه على أنه أي: المَعْرِف بـ(أل) المقصود

(١) ينظر: الجني الداني ٣٤٦، مغني اللبيب ٤٥٦/١، شرح التصريح ٢٨/٢.

(٢) الكتاب ٣١٠/١.

(٣) رسالة أي المشددة ٤٣. ينظر: البحر المحيط ١٥٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٦٤/٤، الجني الداني ٣٤٧، همع الهوامع ٥٠/٣.

بالنداء^(١)، وعلى هذا الأساس فقد أوضح مَنْ اتَّجه إليه علة لزوم (ها) لـ(أي) في النداء؛ للدلالة على أَنَّ المُعرَّف بـ(أل) في الحقيقة هو المنادى المرادُ خطابه وإقباله حكماً ومعنى؛ وللدلالة على أَنَّ (أيًا) وُصلةٌ منادى لفظاً فقط.

وأخيراً فإنَّ أسلوب النداء بـ(أي) قد تكررَ في القرآن الكريم (١٤٢) موضعاً، ويمكن السببُ في تكراره بهذه الكثرة الكثيرة إلى الوظائف الدلالية التي يؤديها اجتماع (أي) الموعلة في الإبهام ومُفسِّره المُعرَّف بـ(أل) أو ما ينوبُ عنه وحرفي النداء والتَّنبيه في هذا النمط النحوي؛ وذلك « لأنَّ فيه أوجهًا من التأكيد وأسبابًا من المبالغة، منها ما في (يا) من التأكيد والتَّنبيه، وما في (ها) من التَّنبيه، وما في التدرُّج من الإبهام في (أي) إلى التوضيح، والمقام يناسب المبالغة والتأكيد^(٢) ».

(النتائج)

١. يقترح البحث فكرةً مفادها دراسة نظام الوصلة بشكلٍ متكاملٍ وتوسيعها لتشمل الأبواب النحوية جميعاً.
٢. أثبتَ البحثُ أَنَّ نظامَ الوصلةِ نظامٌ دقيقٌ ومتكاملٌ أدركه النحاة الأوائل، يهدفُ إلى إنشاءِ علاقةٍ نحويةٍ بينَ عناصرِ تركيبٍ ما لا تجتمع؛ لمخالفتها حكماً نحوياً يقضي بامتناع اجتماعها بعضها ببعض الآخر.
٣. وجدَ البحثُ أَنَّ الوظيفةَ الدلاليةَ والتعبيريةَ (المعنوية) هي مدار النظام ونواته؛ وقد جاءت نتيجةً للعلاقة التركيبية التي يصطنعها هذا النظامُ بين عناصر لفظية تتميز بالتنافي فيما بينها.
٤. استنتجَ البحثُ أَنَّ النظامَ يقوم أساساً على ألفاظٍ وظيفتها الرئيسة هي الوصل، ويطلق عليها بالوصلاتِ النحوية، وهي روابطٌ لفظيةٌ، لكنَّها على نحوٍ خاصٍّ، تتَّصفُ بميزتي الربط والوصل معاً.

(١) مغني اللبيب ٤٥٦/١ .

(٢) معترك الأقران ٣٤٠/١ .

٥. قسّم البحثُ هذا النّظامَ على قسمين، الأول: قسّم تركيبيّ، يعنى بتصحيح الخلل التركيبيّ، وأطلقتُ عليه الوُصلةَ التركيبيّةَ، والثّاني: قسّم دلاليّ، يعنى بنقل التركيب من معنى دلاليّ إلى معنى آخر، وأطلقتُ عليه الوُصلةَ الدّلاليّةَ.

(المصادر والمراجع)

- (١) الأزهرّي: خالد بن عبد الله بن أبي بكر (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .
- (٢) الأشمونيّ: علي بن محمد بن عيسى (٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- (٣) الباجي: د.محمد ديب،النسق القرآني دراسة أسلوبية، دار القبة للثقافة الإسلامية، جدة-المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م .
- (٤) بوعلّي: د. فؤاد، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، عالم الكتب الحديث، أريد-الأردن، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- (٥) الجرجانيّ: عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تد. محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- (٦) ابن جنّي: أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، الخصائص، تد.محمد علي النجار، دار الكتب، بيروت-لبنان، واللمع في العربية، تد. فائز فارس، دار الكتب الثقافية _ الكويت.
- (٧) ابن الحاجب: عثمان ابن أبي بكر بن يونس (٦٤٦هـ)، الإيضاح في شرح المفصل: تد.أ.د.إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- (٨) حسان: أ.د.تمام، اللغة العربية مبناها ومعناها، دار الثقافة ، الدار البيضاء- المغرب ، ١٩٩٤م .
- (٩) حسن : د.عباس، النّحو الوافي، دار المعارف، القاهرة-مصر ، ط١٥.
- (١٠) حميدة: د.مصطفى، نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر ، الجيزة- مصر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٧م.
- (١١) الحنبليّ: عثمان بن أحمد بن سعيد (١٠٩٧هـ)، رسالة أيّ المشددة ، تح.د.عبد الفتاح الحموز، دار عمار / دار الفيحاء-الأردن، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- (١٢) أبو حيّان: محمد بن يوسف بن علي (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضّرب من لسان العرب: تح .د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي،القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م. والبحر المحيط: تح.جماعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م. والتّذليل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل : تد. أ.د. حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق- سوريا ، ط١، ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م.

- (١٣) الرّضّي: محمد بن الحسن الاستريادي(٦٨٦هـ)، شرح الرّضي على الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ١٤٠٥هـ _ ١٩٨٥م.
- (١٤) الرّماني: علي بن عيسى بن علي (٣٨٤هـ)، رسالة منازل الحروف، تح.د.إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان_الأردن.
- (١٥) الرّكشي: أبو عبد الله محمد بن عبد الله(٧٤٩هـ)، البرهان في علوم القرآن، تح.محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة، بيروت _ لبنان، ط١، ١٣٧٦ هـ _ ١٩٥٧ م
- (١٦) الرّمخشري: محمود بن عمرو(٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تح.د.علي بوملحم، مكتبة الهلال ، بيروت_لبنان، ط١، ١٩٩٣م، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي _بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- (١٧) ابن السّراج: محمد بن السري بن سهل(٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تح.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت_لبنان .
- (١٨) السّمين الحلبي: أحمد بن يوسف(٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح.د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق_سوريا، ط١، ١٤١٥هـ_١٩٩٤م.
- (١٩) السّهيلي: عبد الرحمن بن عبد الله (٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت_لبنان ١٤١٢هـ _ ١٩٩٢م.
- (٢٠) سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، الكتاب: المطبعة الأميرية، بولاق _ مصر ، ١٣١٦هـ .
- (٢١) السّيرافي: الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، تح.أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، ط١ ، ١٤٢٩هـ _ ٢٠٠٨م .
- (٢٢) السيوطي: عبد الرحمن ابن أبي بكر بن محمد(٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النّحو، دار الكتب العلمية، بيروت_لبنان. ومعتزك الأقران في إعجاز القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ _ ١٩٨٨م، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح.د.عبد العال مكرم سالم، وأ. عبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ_١٩٩٢م.
- (٢٣) الشّاطبي: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى(٧٩٠هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: تح .د.عبد الرحمن بن سليمان، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ _ ٢٠٠٧م.
- (٢٤) ابن الشّجري: هبة الله بن محمد(٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، تح.د.محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني ، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ_١٩٩٢م.
- (٢٥) الشّفيطي: محمد الأمين بن محمد المختار (١٣٩٣هـ)، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، بإشراف الشيخ بكر بن عبد الله، مكتبة الخراز ، جدة_السعودية، ط١، ١٤١٧هـ_١٩٩٦م.

- (٢٦) الصَّبَّان: أبو العرفان محمد بن علي (١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية ، بيروت_لبنان، ط١، ١٤١٧هـ_١٩٩٧م.
- (٢٧) الطَّرِيحِي: أ.د.محمد جواد محمد سعيد، ظاهرة الزيادة على الجملة العربية، دار صادر، بيروت_لبنان.
- (٢٨) ابن عادل: عمر بن علي(٧٧٥هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تح.عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت_لبنان، ط١، ١٤١٩هـ_١٩٩٨م.
- (٢٩) ابن عصفور: علي بن مؤمن بن محمد(٦٦٩هـ)، شرح جمل الزَّجَاجِي: تح.د.صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٤٠٠هـ_١٩٨٠م .
- (٣٠) عضيمة: محمد عبد الخالق، فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، مطبعة السعادة، القاهرة _ مصر، ط١، ١٣٩٥هـ_١٩٧٥م.
- (٣١) العكبري: عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تح.د.عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق_سوريا ، ط١، ١٤١٦هـ_١٩٩٥م.
- (٣٢) الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد (٣٧٧هـ)، الإغفال، تح.د.عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، إصدارات المجمع الثقافي ، أبو ظبي_الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٤هـ_٢٠٠٣م.
- (٣٣) الفراء: يحيى بن زياد (٢٠٧هـ)، معاني القرآن: تح.أحمد يوسف ومحمد علي النجار، دار السرور.
- (٣٤) القرشي: محمد حماد، الربط في سياق النص العربي، رسالة ماجستير، إشراف أ.د.تمام حسان، مقدمة إلى كلية اللغة العربية _جامعة أم القرى ، ١٤٠٨هـ .
- (٣٥) الكفوي: أبو البقاء أيوب بن موسى(١٠٩٤هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح.عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت_لبنان .
- (٣٦) ابن مالك: محمد بن عبد الله (٦٧٢هـ)، شرح التسهيل: تح.د.عبد الرحمن السيد، د.محمد بدوي، هجر للطباعة والنشر ، ط١، ١٤١٠هـ_١٩٩٤م .
- (٣٧) المبرّد: محمد بن يزيد(٢٨٥هـ)، المقتضب، تح.محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت_لبنان.
- (٣٨) المرادي: أبو محمد حسن بن قاسم بن عبد الله (٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح.عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ_٢٠٠٨م، والجنى الداني في حروف المعاني، تح.د.فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت_لبنان، ط١، ١٤١٣هـ_١٩٩٢م.
- (٣٩) مزوّز: د.دليلة، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، عالم الكتب الحديث، أريد_الأردن، ط١، ١٤٣٢هـ_٢٠١١م .
- (٤٠) ابن منظور: محمد بن علي بن مكرم(٧١١هـ)، لسان العرب ، دار صادر، بيروت_لبنان، ١٩٦٨م .
- (٤١) النّجار: د.لطيفة إبراهيم، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية، دار البشير، عمان_الأردن، ط١، ١٤١٤هـ_١٩٩٤م .

- (٤٢) ابن هشام: عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تد. د. مازن مبارك ومحمد علي، دار الفكر، بيروت، ط ١٩٧٩م. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح. يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت_لبنان.
- (٤٣) ابن الوراق: محمد بن عبد الله بن العباس (٣٨١هـ)، علل النحو، تح. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض_السعودية، ط ١٤٢٠هـ _ ١٩٩٩م.
- (٤٤) ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ)، شرح المفصل: تد. أحمد السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة_مصر .

(الهوامش)